

# المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ابريل 2001



April 2001

INTOSAI



فرانز فينذر رئيس محكمة ارقابية بالنمسا

دينيس ديزوتيل المراقب العام لكندا .

آمنة عويج الرئيس الأول لذائرة الحسابات . تونس

ديفيد م . وكر . المراقب لعام للولايات المتحدة الأمريكية.

غونديانو راشيان اوزغاتيف . المراقب العام لفرنزا .

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية:

ليندا اب ، ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

رئيس التحرير: دونالد آر دراخ ( الولايات المتحدة الأمريكية ) .

رئيس التحرير المساعد: ليندا ج سينيفاغ ( الولايات المتحدة الأمريكية ) .

المحررون المساعدون :

مكتب المراقب العام (كندا).

كيوشي أوكاموتو (اسوساي-اليابان) .

لوزين سيكالو (السياسي-تونغا) .

ميشيل س . ج بينتر (الكاروساي- ترينداد وتوباغو ) .

السكرتارية العامة لليوروساي (اسبانيا) .

خميس حسني (تونس) .

ياديرا اسينوزا مورينو ( فنزويلا ) .

السكرتارية العامة للانٹوساي (النمسا) .

مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A)

الإدارة/الإنتاج سبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

الشؤون المالية مكتب المحاسبة العامة (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانٹوساي

- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الأرجواي ، رئيس .

- جونغ نام لي ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش الكوري ، كوريا، نائب

رئيس أول .

- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة

بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني .

- فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا ، امين عام .

- آرا أرمسترونغ ، مدير الرقابة ، انتيغ وباربودا .

- ايرام سارافيا ، وزير رئيس ، محكمة الحسابات ، البرازيل .

- لوسي غوانميريا ، وزير مفوض ، الكامبيرون .

- ل . دينيس ديزوتيل ، المراقب العام ، كندا .

- محمد جودت احمد الملط ، رئيس . الجهاز المركزي للمحاسبة مصر

- هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة ، ألمانيا .

- ف.ك شغللو ، المراجع والمراقب انعام للهند .

- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس، محكمة الحسابات ، المغرب

- بارني مورك ايدام، مراقب عام النرويج .

- فيكتور انريك كاسوليه ، المراقب العام ، البيرو .

- الفردي جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال .

- بوهيفا توينتوا ، المراقب العام ، تونغا .

- ديفيد م . وكر ، المراقب العام ، الولايات المتحدة

## المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أبريل 2001 - المجلد 28، العدد الثاني

حقوق الطبع : 2001 مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تشر للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :-  
يناير ( كانون الثاني ) ، أبريل ( نيسان ) ، يوليو ( تموز ) - أكتوبر  
( تشرين الأول ) في طبعت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ،  
والألمانية والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية  
والمحاسبية (انٹوساي) لتحسين الإجراءات والأساليب التقنية للرقابة المالية  
الحكومية ، وتعبير الآراء والأفكار التي فيها عن آراء وأفكار رؤساء  
التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر  
المنظمة أو سياساتها .

ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير والأبناء التي تقدم إلى المجلة  
ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة  
الأمريكي .

U.S. General Accounting Office ,Room 7806. 441  
G,Street, NW . Washington D.C. 20548 U.S.A, Phone  
(202-512-4707 Facsimile 202-521-4021 E-Mail:  
chases@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر  
من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع  
الحكومي ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار  
المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية أو تفاصيل عن برامج  
التدريب الخاصة بالرقابة المالية ، هذا ولن تكون المقالات التي تتناول  
أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة ، وتوزع المجلة على  
رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في أنحاء العالم التي تشارك في  
أعمال منظمة (انٹوساي) ويجوز اشتراك آخرين في المجلة مقابل خمسة  
دولارات أمريكية في السنة ، وينبغي إرسال الصكوك والمراسلات  
للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان  
التالي :

P.O. Box : 50009 . Washington , D.C 20004, U.S.A.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد  
الأمريكي للمحاسبين انعامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة  
وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Mmanagement Service, Wembley England, and  
University Microfilms International Ann Arbor Michigan  
USA

### المحتويات

2	الافتتاحية
4	أبناء موجزة
7	المراجعة المتكاملة
10	تعديل المراجعات الخارجية لتسهيل النتائج الحكومية الخارجية
13	نبذة المراجعة : مكتب المراجع العام لنيجيريا الاتحادية
15	تقارير منشورة
16	من داخل انٹوساي

## بقلم جونج - نام لي ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش ، كوريا

وكذلك قدمت لجنة مراجعة البيانات إلكترونياً - برئاسة الجهاز الاعلى للرقابة بالهند - تقريراً عن مشاريعها المتعلقة برقابة تكنولوجيا المعلومات ، وقد طلبت المساعدة من الاجهزة العليا للرقابة التي تتميز بالخبرة في التعامل مع اللوائح الحكومية .

وقدمت مجموعة العمل الخاصة بالرقابة البيئية - برئاسة الجهاز الاعلى للرقابة بهولندا - تقريراً يفيد بان جميع الاقاليم قررت تنظيم مجموعات عمل خاصة بها ، وتقريباً اخر عن اعتمادها للنسخة الاخيرة لكتيب "ارشادات عن اداء الرقابة على الانشطة من خلال منظور بيئي" .

وقدمت مجموعة العمل الخاصة بالخصوصية - برئاسة الملكة المتحدة - تقريراً عن استخدام ارشادات الخصوصية .

واخيراً ، قدمت مجموعة العمل الخاصة بتقويم البرامج - برئاسة فرنسا - تقريراً يفيد انها - ضمن آخرين - ستركز على اعداد موقع الشبكة الخاص بها ، وكذلك على اعداد التقرير الذي ستقدمه للانكوساى السابع عشر .

ودائماً ماكان مؤتمر الانتوساى مصدراً لالهام الاجهزة العليا للرقابة بالدول الاعضاء منذ انعقاد اول اجتماع لمنظمتنا في هافانا ، كوبا عام ١٩٥٣ . ومنذ ذلك الوقت ، اصبح كل مؤتمر يلقي ضوءاً ارشادياً على اتجاهات وتكنولوجيات الرقابة من اجل تنمية وتعزيز العمل الرقابى .

وفى هذا الاطار ، يفخر مجلس الرقابة والتفتيش بكوريا باستضافة اول مؤتمر للانكوساى فى الالفية الجديدة . ونرى ان هذا المؤتمر - والذي يعمل على تقويم القطاع الحكومى - تسعى له كل الدول.

والموضوعات المطروحة فى مؤتمر ٢٠٠١ هي

### الموضوع الاول:

رقابة المؤسسات الدولية وفوق القومية بواسطة الاجهزة العليا للرقابة .

### الموضوع الثانى:

مساهمة الاجهزة العليا للرقابة فى الاصلاحات الادارية والحكومية

### الموضوع الفرعى الثانى ا:

نور الاجهزة العليا للرقابة فى تنفيذ الاصلاحات الادارية والحكومية

مع حلول فصل الربيع ، يأتى المناخ الدافىء الذى سيزود اعضاء سكرتارية مؤتمر الانتوساى السابع عشر بالطاقة والالهام حيث اننا نحضر لان يترك المؤتمر بصمة لاتنسى .



السيد/ جونج نام لي

ويبدو لنا وكأن مجلس مديرى الانتوساى السابع والاربعين قد كان بالامس ، والذي اعتبره فريق عمل مجلس الرقابة والتفتيش (BAI) بمثابة خطوة اختبارية لمؤتمر أكتوبر ٢٠٠١ ، ولقد رحبنا بـ ٢٤ دولةعضو فى المجلس وكذلك بالمراقبين فى الاجتماع ، والذي ادير بنجاح وقد تم امداننا بمعلومات ايجابية عن طريق المشاركين .

ولقد تضمن الاجتماع مناقشات نشطة عن التقارير المقدمة من قبل اللجان الثمانية الدائمة للانكوساى ومجموعات العمل وغيرها من برامج الانتوساى ، واود ان القى الضوء على هذه التقارير لاهمية عمل اللجان ومجموعات العمل وكذلك لانهم سيقدمون نبذة عن هذه التقارير فى مؤتمر اكتوبر .

### الولا:

قدمت مبادرة تنمية الانتوساى (IDI) خطة استراتيجية للفترة من ٢٠٠١ - الى ٢٠٠٦ بخصوص برامج التدريب والانشطة المستقبلية لـ IDI ، وقد تأسست الخطة على نتائج المسح الذى قامت به الـ IDI ، وفى يناير ، ٢٠٠١ تسلم الجهاز الاعلى للرقابة بالنرويج مسؤولية سكرتارية الـ IDI من الجهاز الاعلى للرقابة فى كندا .

وقد قررت لجنة معايير المراجعة ان الانشطة سوف تتركز فى منطقتين : اولاً ، اعادة تنظيم معايير المراجعة ، وثانياً ، تطوير دليل خاص بتطبيق معايير المراجعة ، وتخطط اللجنة - برئاسة السويد - لتقديم النسخة الاخيرة من معايير المراجعة للانكوساى للموافقة عليها فى مؤتمر ٢٠٠١ .

وقد قدمت لجنة معايير المحاسبة - برئاسة الولايات المتحدة الامريكية - تقريراً عن المسودة الخاصة بـ "اطار تنفيذ معايير المحاسبة الخاصة بادارة مناقشات الاجهزة العليا للرقابة وتحليل المعلومات المالية ومعلومات الاداء والادارة" فى ٢٠٠١ .

وبعد ذلك ، قدمت لجنة معايير الرقابة الداخلية - برئاسة الجهاز الاعلى للرقابة بالمرجر - تقريراً عن نتائج المؤتمر الدولى الثانى للرقابة الداخلية الذى عقد فى مايو ٢٠٠٠ .

وقدمت لجنة الدين العام - برئاسة المكسيك - تقريراً عن انشطتها المختلفة بما فيها مانشر عن ورقتيها الارشاديتين وهما : "ارشادات عن تخطيط وتنفيذ الرقابة على الدين العام" ، و "ارشادات عن تقارير الدين العام" .

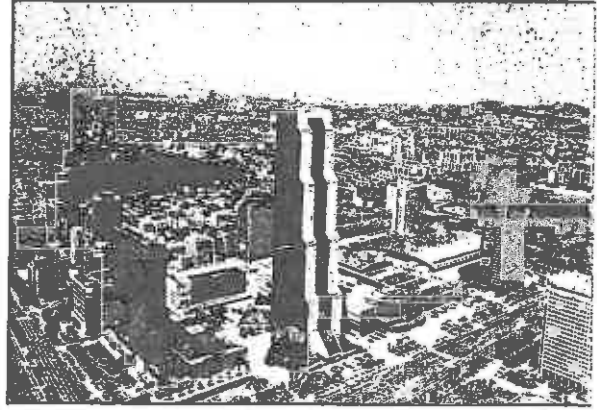
الاجهزة الاعضاء فى الانتوساى بتطبيق توصيات الموضوع الثانى الصادرة عن الانكوساى السابع عشر من اجل تحسين مستوى الخدمة العامة .

وقد دعيت الدول الاعضاء فى الانتوساى الى تحضير اوراق عمل قطرية فقدم ٤٧ جهاز اوراق عمل قطرية عن الموضوع الاول ، كما قدمت ٥٥ دولة اوراق عمل تتناول الموضوع الفرعى الثانى أ ، واخيراً قدمت ٥٥ دولة اوراق عمل عن الموضوع الفرعى الثانى ب .

والان اود ان نناقش باستفاضة مدى التقدم الذى حققته السكرتارية بينما حضر للانكوساى السابع عشر . وسيعقد المؤتمر فى COEX (http://www.coex.co.kr) وفى فندق COEX (http://seoul.interconti.com/coeic.kr) انتركونتيننتال حيث عقد الاجتماع الاسبوى الاوروبى الثالث فى عام ٢٠٠٠ . اما عن الإقامة فقد حجزت السكرتارية غرف فى فنادق مختلفة حتى تتيح للمشاركين عدة اختيارات . وسوف تفتح رسمياً صفحة الانترنت الخاصة بالمؤتمر فى ابريل . ونأمل ان تساعد صفحة الانترنت الدول الاعضاء فى الانتوساى فى الوصول الى المعلومات التى يحتاجونها والمتعلقة بمؤتمر الانتوساى بما فيها : الحجز واوراق الموضوعات والاوراق القطرية ، وكذلك الاوراق المختلفة حتى يستطيعوا التحضير لمناقشات المؤتمر . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن من خلال الصفحة التسجيل المباشر بالمؤتمر

وقد لاقى استضافة مجلس الرقابة والتفتيش لاول مؤتمر فى اللفية الجديدة اهتماماً كبيراً من العامة وكذلك وسائل الاعلام . ومنذ استضافة كوريا لاجتماع المجلس التنفيذى السابع والاربعين للانتوساى فى مايو من العام الماضى ظلت وسائل الاعلام تتابع التقدم الذى تحقق . وقد نشرت كوريا هيرالد (واحدة من الصحف اليومية التى تصدر باللغة الانجليزية فى كوريا) مقالا يتكون من ثلاث صفحات عن مؤتمر الانتوساى السابع عشر .

وفى الختام ، اود ان اعبر عن جزيل شكرى لكل من قدم لنا يد العون خلال التحضير للمؤتمر ، كما اود ان اطلب المساعدة المستمرة لان كل ما تقدمون من افكار وراء هى ذات قيمة كبيرة بالنسبة لنا . واتمنى لكم ولؤوسساتكم افضل صحة وديام النجاح ، واتطلع لمقابلتكم جميعاً فى اكتوبر فى سول .



صورة لمجمع المؤتمرات والمعارض فى سول ، موقع الانكوساى السابع عشر ، وفى الصورة مركز المؤتمرات والمعارض ، والفنادق ، ومركز التجارة العالمى .

### الموضوع الفرعى الثانى ب :

دور الاجهزة العليا للرقابة فى الرقابة على الاصلاحات الادارية والحكومية .

سيناقش الموضوع الاول تشكيل وتطوير نظم رقابة منظمة ومستقلة فى المؤسسات النولية وفوق القومية . ويلقى موضوع الرقابة على المؤسسات القومية وفوق القومية اهتماما كبيرا من اعضاء الانتوساى لما يزيد على اربعين عاماً منذ ان نوقش فى المؤتمر الثانى بيلجىكا فى ١٩٥٦ . ومن المتوقع ان تعمل المناقشات فى الانكوساى السابع عشر على تشجيع المؤسسات الدولية وفوق القومية على تنمية وتحديث نظم الميزانية والمحاسبة والتقرير ، وكذلك على تعزيز كفاءتها وفعاليتها واقتصادها .

اما الموضوع الثانى فيتناول دور الاجهزة العليا للرقابة فى الاصلاحات الادارية والحكومية . وقد تسبب التغير المطرد للبيئة وكذلك مطالبية المواطنين بحكومة صغيرة وفعالة فى عمل عدد من الدول على تطوير مستوى الخدمة العامة من خلال اصلاح القطاع العام . وستكشف مناقشات الموضوع الثانى عن دور الاجهزة العليا للرقابة فى عملية الاصلاح وكيفية الرقابة على مقياس الاصلاح . ومن المتوقع ان تقوم

ولمزيد من المعلومات عن مؤتمر ٢٠٠١ ، برجاء الاتصال بسكرتارية الانتوساى السابع عشر ، ومجلس الرقابة والتفتيش ،

# 25 - 23 Samchung - dong, Chongro - ku,

Seoul 110 - 706 , Korea

(tel: ++ 82 -2 - 7219 - 290,

Fax : ++ 82 - 2 - 7219 - 297 , 276,

e-mail : koreasai @ koreasai . go . kr )

## بنجلاديش

## مؤتمر دولي عن تطوير

## الوظائف الاشرافية :

استضاف مكتب المراقب والمراجع العام بنجلاديش بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة والبنك الدولي مؤتمر دولي بعنوان "تطوير الوظائف الاشرافية : تحديات اللفية الجديدة" وذلك خلال الفترة من ١٠-١٢ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بمدينة دكا .

وقد يسر المؤتمر السبيل امام عقد المناقشات ، تبادل الافكار والخبرات الخاصة بالقضايا الرئيسية المتعلقة بتطوير الوظائف المالية والاشرفية .

وقد افتتح السيد رئيس جمهورية بنجلاديش ، القاضي شاهبودين احمد المؤتمر والذي شرف ايضا بحضور وزير المالية السيد/ صحاح أم. إس كيريا ، كما نشرت الخطاب الذي القى بها كل من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان في العديد من الصحف اليومية الوطنية .

وقد حضر المؤتمر العديد من البرلمانيين ورؤساء الاجهزة والمهنيين وواضعى السياسات ، كما ضم الحضور ايضا وفود ٢٠ دولة ممثلين لخمس قارات ، وقد كان لمشاركتهم الفعالة اثر كبير في انجاح المؤتمر ، وقد انعكست اهمية المؤتمر وموضوعاته على الاهتمام الواضح والايجابي من جانب وسائل الاعلام الوطنية .

بالاضافة الى الجلسات الافتتاحية والختامية عقدت ثلاث جلسات اعمال اخرى بشأن الموضوعات التالية "الرقابة البرلمانية على المصروفات العامة" ، و"مراجعة القطاع العام في بنجلاديش" ، وأخيراً "مهنة المحاسبة

داخل بنجلاديش" .

وقد قدم المشاركون مساهمات هامة من بينهم السيد/ جون ديليمز رئيس الـ (PAC) بكندا والسيد/ اندرو فينستين نائب رئيس مفوضية المراجعة بجنوب افريقيا و د/ ساريو جودون المراجع العام بانثونييسيا ورئيس الاسوساى والسيد/ ب . باريت المراجع العام باستراليا والسيد/ ف . شونجلو المراقب والمراجع العام بالهند والسيد/ بيشنو باهودا المراجع العام بنيبال والسيد/ كون زانج وانجوى المراجع العام بيوتان والسيد/ ماياون المراجع العام بسريلانكا بالاضافة الى العديد من كبار المسؤولين بالاجهزة الرقابية العليا في كل من كندا ، الصين ، الهند ، انثونييسيا ، الكويت ، كوريا ، ماليزيا ، هولندا ، المملكة العربية السعودية ، الولايات المتحدة الامريكية ، ايرلندا الشمالية بجانب بعض مسؤولي البنك الدولي .

وقد اجمع المشاركون على ان الاشراف القوى هو المفتاح الرئيسي للسيادة الجيدة . وقد كان لتدفق الافكار وتبادل الخبرات اكبر الاثر في مساعدة المشاركين على وضع توصيات بشأن تطوير الوظائف الاشرافية المالية في بنجلاديش . وكانت اهم توصيات المؤتمر هي : ضرورة تغيير النظرة الخاصة بانشطة اللجان البرلمانية بالنسبة للشعب ، السماح للعامة ووسائل الاعلام بحضور اجتماعات اللجان البرلمانية ، وجوب الفصل بين مهام المحاسبة والمراجعة لمكتب المراجع والمراقب العام ، وجوب زيادة مدة رئاسة مكتب المراقب العام والمراجع العام لتصل الى خمس سنوات كحد ادنى وبالتالي وجوب تعديل الدستور وقانون الشركات وقواعد SEC

وقانون المصارف وقانون التأمين والمؤسسات المهنية حتى تصبح المعايير الزامية بالنسبة لجميع شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص الكبرى ، كما يجب ايضا تغيير متطلبات التدريب على مهنة المحاسبة .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :  
The office of the Comptroller  
and Auditor General, Audit  
House, 189, Shahid Syed  
Nacerul Islam Sarani, Dhaka  
1000, Bangladesh

عنوان البريد الالكتروني :

saibd @ citechco. net.

## هونج كونج :

## اصدار تقرير المراجعة :

تم تسليم تقرير المراجعة رقم ٣٥ الذى يضم نتائج مراجعات تقويم الاداء والتي تمت فى الفترة ما بين مارس وسبتمبر ٢٠٠٠ ، الى رئيس المجلس التشريعى فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠ وقد تم ادراج الامر ليعرض على المجلس فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ وبالتالي ادرجت لجنة الحسابات العامة تقريرها الخاص بتقرير المراجعة ليعرض على المجلس فى ١٤ فبراير ٢٠٠١ . وقد ضم تقرير المراجعة عدد ١٢ دراسة لتقويم الاداء تشمل دراسات فيما يلى :

- (أ) الجهود الحكومية للتحكم فى الفيضانات فى المناطق الريفية .
- (ب) الادارة والدعم الحكومى (التعليم فى مرحلة رياض الاطفال) .
- (ج) الاعتماد على عوائد الموظفين لتقييم وتجميع الضرائب المفروضة على المرتبات .
- (د) تحجيم ومنع المسؤولين الحكوميين .
- (هـ) مخطط اعادة تدريب الموظفين .
- (و) برنامج اعادة التطوير الشامل لوزارة الاسكان .

وقد وافقت الحكومة ولجنة الحسابات العامة على معظم التوصيات المدرجة فى التقرير ، يجب الاشارة الى ان تلك الدراسات قد وفرت وقدمت مزايا بقيمة ٧٠ مليون دولار امريكى للاقاليم الادارية التابعة لحكومة هونج كونج .

وتشجع ملاحظات التقرير الحكومة على اتخاذ اجراءات للتطوير ، على سبيل المثال :



السادة الرؤساء يستعدون لجلسة من جلسات المؤتمر الدولي الذى نظم تحت رعاية الجهاز الاعلى للرقابة وحكومة بنجلاديش والبرنامج الانمائى للامم المتحدة والبنك الدولي،

بصورة اية ايضا الى لجنة الحسابات العامة (وهي لجنة تابعة للبرلمان) على ان تقوم اللجنة بمراجعتهم عن طريق الاستماع ومساعدة الشهود .

لقد شارك مكتب المراجعة الوطني بفاعلية بالنسبة للساحة الدولية وخاصة بالنسبة لمنظمة الانتوساي ، الايروساي ، الاتحاد الاوروبي والعديد من الانشطة الدولية الاخرى .

وقد تم تعيين احدى مسؤولي مكتب المراجعة الوطني كمنسق فرعى للاجهزة العليا للرقابة الواقعة في اقليم منطقة البحر المتوسط فيما يتعلق بالمراجعات والدراسات الخاصة بمراجعة البيئة ، كما يشارك موظف اخر في اجتماعات مجموعة العمل لضباط الاتصال للدول المرشحة من الاتحاد الاوروبي . كما ان المكتب ذاته عضو في لجنة الانتوساي لمعايير المحاسبة ونضيف الى ذلك ان المكتب قد عقد العديد من الاجتماعات مع ضيوف خارجيين لتبادل الاراء حول قضايا المراجعة وتعريفهم بمهام مكتب المراجعة الوطني .

وسعيًا وراء التطور والوصول للاعتراف نفذ المكتب برنامج تدريبي مكثف لموظفيه الجدد ونوى الخبرة وذلك خلال الجزء الاخير من ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ . كما يراعى المكتب ايضا هؤلاء الموظفين الذين يرغبون في دراسة الدراسات العليا والدبلومات بل والاختبارات المهنية ، وقد شارك المكتب في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية المتعلقة بقضايا المراجعة ، الضرائب ، تكنولوجيا المعلومات والامور المتعلقة بالاتحاد الاوروبي .

وقد استمر مكتب المراجعة الوطني في سياسة التعيين خلال عام ٢٠٠٠ ، فتضاعف عدد الموظفين من ٢٠ موظف الى ٥٨ موظف خلال عام واحد ، ويلاحظ ان معظم المعينون الجدد حاصلون على شهادات عليا او في سبيلهم للحصول عليها في مجال المحاسبة او المجالات الاخرى المرتبطة باعمال المكتب .

كما توسعت ايضا خلال عام ٢٠٠٠ أنشطة تكنولوجيا المعلومات حتى تتواءم مع الزيادة التي طرأت على عدد الموظفين ، كما تم تحديث معدات الحاسب الالى وبرامجه لتتماشى مع احدث الاصدارات . احدى الاحداث الهامة التي شهدنا

The Comptroller and Auditor General .  
72076 st. Stephen's Green,  
Dublin 2,  
Ireland .

#### ماتلا :

#### انشطة عام ٢٠٠٠ :

يرفع المراجع العام تقريره السنوي عن اعمال مكتب المراجعة الوطني للبرلمان ، كما يقدم ايضا تقرير عن حسابات الوزارات والادارات الحكومية والحكومات المحلية ، كما يمكن لسيداته ايضا اعداد تقارير مراجعة للجهات الادارية الاخرى التي تستخدم او يدخل ضمن رأس مالها اموال حكومية .

ان الهدف الرئيسي لمكتب المراجعة الوطني ، وفقاً لما ينص عليه الدستور وقانون مكتب المراجعة الوطني ، هو تقديم معلومات وارشادات للبرلمان عن كيفية تصرف وزارة المالية والادارات الحكومية وبعض الجهات الحكومية غير المركزية (مثل : المجالس المحلية) في الاموال العامة ، كما يهدف المكتب ايضاً وفقاً لقانونه الى معرفة ما اذا كان قد تم استخدام الاموال الحكومية بصورة اقتصادية ، فعالة وكفاءة .

وقد سلم المراجع العام تقرير المراجعة السنوي لعام ١٩٩٩ لرئيس البرلمان في نوفمبر ٢٠٠٠ ، وقد شمل تقرير المراجعة العديد من اوجه النقص فيما يتعلق بالاطباء التي حدثت بالنسبة للمرتبات والمعاشات الحكومية وزيادة متأخرات العوائد المستحقة للحكومة والاتفاق الزائد لعدد من المجالس المحلية وانتهاك اللوائح الخاصة بالبدلات التي تصرف للموظفين الحكوميين المسافرين للخارج و الافتقار الى مؤشرات اداء واضحة داخل الادارات الحكومية بالاضافة الى العيوب التي تتعلق بالتحكم في عملية الانتقال بالمراسلات الحكومية .

كما صدر ايضاً خلال عام ٢٠٠٠ عدد من تقارير المراجعة الخاصة بتقويم الاداء وقد سلمت تلك التقارير الى رئيس البرلمان ، وقد شملت تقارير عن وظيفة المراجعة الداخلية داخل الوزارات الحكومية ، وحدة التفتيش الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة بالاضافة الى وظيفة الممارسون العموميون داخل مراكز الصحة وقد تحولت جميع التقارير

اظهرت الدراسة الخاصة بتعليم رياض الاطفال عدم وجود رقابة على الرسوم التي تحصلها مدارس رياض الاطفال ، وقد طلبت لجنة الحسابات العامة من الادارة اتخاذ اجراءات جادة لتعزيز الرقابة على الرسوم المحصلة ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد المدارس غير الملتزمة بارشادات ادارة التعليم الخاصة بتحصيل الرسوم .

لمزيد من المعلومات حول التقرير ، نرجو زيارة موقع مفوضية المراجعة على شبكة الانترنت :

<http://www.info.gov.hk/aud/>

او الاتصال بـ :

Director of Audit, Audit  
Commission 26/F, Immigration  
Tower, 7 Gloucester Road,  
Wanchai, Hong Kong, China

فاكس : ٢٨٢٤٢٠٨٧ (٨٥٢) .

عنوان البريد الالكتروني

audaes 2 @ aud. gen. gov. hk.

#### ايرلندا :

#### التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ :

قدم المراقب والمراجع العام تقريره السنوي عن حسابات الحكومة لعام ١٩٩٩ الى البرلمان في سبتمبر ٢٠٠٠ ، وقد استخدمت لجنة الحسابات العامة التابعة للبرلمان هذا التقرير كأساس لفحص الجهات الخدمية العامة وكيفية تصرفهم في الاموال العامة .

وقد تضمنت القضايا الرئيسية : اوجه القصور في محاربة التهرب الضريبي ، زيادة مدفوعات المعونات الاجتماعية ، الادارة السيئة لمخزون قوات الدفاع ، ضعف الرقابة على تكلفة نظام تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لقوات الشرطة ، تجميع الديون بالنسبة لوزارة الزراعة ، عدم كفاية تشغيل ودفع المعاشات المستحقة للعمال المدنيين ، تأخير التأخير بالنسبة لادخال نظام جديد لتصفية الشيكات الحكومية .

التقرير بالكامل متاح في موقع المكتب

على الشبكة :

<http://www.irlgov.ie/audgen> .

او عن طريق المراسلة على العنوان

التالي :

ويضم التقرير امثلة عديدة على انجازات المكتب ، كما يضم صفحة واحدة مختصرة لاداء المكتب ، وبالنظر مستقبلا نجد ان التقرير يناقش القضايا التي ينوي المكتب التعرض لها خلال عام ٢٠٠٢ بالاضافة الي اهداف المكتب واستراتيجيته في تلك الفترة والتحديات التي قد يواجهها ، كما يضم التقرير ايضا نسخة من القوائم المالية للمكتب والتي اعترض عليها المراجع المستقل للمكتب . ونلاحظ ان هذا التقرير يوفى باحتياجات معظم الاطراف الراغبة في التعرف على أنشطة مكتب المراجع العام ، اما بالنسبة للذين قد يرغبون في الحصول على معلومات مفصلة فيمكنهم الحصول على النص كاملا عن طريق موقع المكتب على شبكة الانترنت [www.gao.gov](http://www.gao.gov).

وقد انتهز المراقب العام السيد/ والكر فرصة اصدار التقرير المشترك للاداء والمسئولية ليعبث برسالة شخصية لجميع موظفي مكتب المراجعة العام قائلا فيها "ها قد وانتني الفرصة مرة اخرى لاشكركم على مساهمتكم في انجازات وكالتنا خلال السنوات المالية الماضية" . واستكمالا للجهود الجبارة المبذولة تم توزيع التقرير على جميع اعضاء الكونجرس ، والموظفين الكبار والمسؤولين التنفيذيين ومنظمات المسئولية واخرين كثيرين ممن يهتمون بعمل مكتب المراجع العام الامريكى .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :

External Liaison, U.S. General Accounting Office,  
room 7806, Washington. D.C.  
20548. U.S.A.

تليفون : ٢٠٢٥١٢٤٧٠٤

فاكس : ٢٠٢٥١٢٤٠٢١

البريد الالكتروني : [oil@gao.gov](mailto:oil@gao.gov)

المراجعين الحكوميين ، كما انهى المكتب ايضا خلال عام ٢٠٠٠ الاجراءات اللازمة لتأكيد الجودة مثل : تحديد المتطلبات المهنية اللازمة للمراجعين الماليين ، تعريف قواعد التدريب الداخلي للمراجعين ، وضع اختبارات بالتعاون مع المجلس الاشرافي للمحاسبين الحكوميين . كما قامت ادارة مراجعة الاداء التابعة للمكتب خلال عام ٢٠٠٠ بتوضيح وتعريف الشكل المهني لمراجع الاداء ، كما اتخذت الادارة ايضا بعض الاجراءات لزيادة قدرات ومهارات مراجعي الاداء وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية وندوات لهم بالاضافة الي تكامل جهود المراجعة ضمن اشياء اخرى عديدة ضمن مشروع دعم المكتب .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ :

Swedish National Audit Office,  
P.O. Box 45070, S-104 30  
Stockholm, Sweden.

البريد الالكتروني : [int@rrv.se](mailto:int@rrv.se)

موقع الانترنت : <http://www.rrv.se>

#### الولايات المتحدة الامريكية :

التقرير المشترك للمسئولية والاداء يلقى نظرة على عمليات مكتب المراجع العام الماضية والمستقبلية .

استجابة لنداءات الكونجرس والخاصة بالحصول على معلومات بشأن اداء الوكالات الفيدرالية ، ارسل مكتب المراجع العام هذا الاسبوع للكونجرس تقرير عن محاسبة السنة المالية ٢٠٠٠ ، وتقرير الاداء ، وخطة الاداء للسنة المالية ٢٠٠٢ .

وعلى الرغم من صغر حجمه (٤١ صفحة ٩x٦ بوصة) الان انه يضم الكثير من المعلومات (GAO-01-627SP, April 2001)، فهو يناقش المسائل الرئيسية المتعلقة باداء مكتب المراجع خلال السنة المالية ٢٠٠٠ وذلك يشمل المزايا المالية المقدمة والتي يصل اجمالها الي حوالي ٢٣ بليون دولار امريكى (مع العلم ان العائد على الاستثمار في مكتب المراجع العام بلغ ٦١ دولار لكل دولار مستثمر) ، ٧٨٨ اجراء تم اتخاذهم لتطوير العمليات والخدمات الحكومية ، ٢٦٣ شهادة امام الكونجرس ، اعطاء ١٢٢٤ توصية جديدة ، بالاضافة الي حل ٩٦٪ من المشاكل في الوقت المناسب .

المكتب هي انشاء شبكة داخلية بحيث يشارك جميع موظفي المكتب فى المعلومات التي يملكونها ، وقد قام بانشاء تلك الشبكة وحدة تكنولوجيا المعلومات داخل المكتب على ان تكون تلك الوحدة مسؤولة عن تطوير وتحديث تلك الشبكة بصورة دائمة ، كما ان اطلاق موقع باسم المكتب الوطنى للمراجعة على شبكة الانترنت سيكون له الاثر البالغ فى تحسين صورة المكتب امام العالم اجمع .

لمزيد من المعلومات ، نرجو الاتصال :

National Audit Office, Notre Dame Ravelin,  
Floriana CMR 02, Malta.

تليفون : ٣٥٦٢٢٩٦٥٩ +

فاكس : ٣٥٦٢٢٥٧٠٨ +

البريد الالكتروني :

[brian.vella@magnet.mt](mailto:brian.vella@magnet.mt) .

#### السويد :

#### التقرير والحسابات السنوية :

قدم مكتب المراجعة الوطنى السويدى تقريره وحساباته السنوية الى الحكومة السويدية خلال شهر فبراير وسيتم ترجمته الى اللغة الانجليزية وستكون متاحة قبل نهاية يونيو ٢٠٠١ ، وقد قام مكتب المراجعة الوطنى بمراجعة حسابات حوالى ٤٥٠ وكالة و منظمة ومؤسسة حكومية بالاضافة الى الشركات المملوكة للدولة .

داخل نطاق مراجعة الاداء ، وضع المكتب اولوية كبيرة لمراجعة الاشكال الجديدة من التشغيل والاسواق غير المنظمة ، كما ركز المكتب ايضا على تحديد ما اذا كانت الوكالات الحكومية ، داخل نطاق سلطاتها ، تحاول الالتزام بمسؤولياتها بما يتماشى مع اهداف وطلبات الحكومة والبرلمان وحقوق الافراد بالاضافة الى قياس كفاية وفاعلية العمليات الحكومية .

ويرى المكتب ضرورة تحسين عنصر الجودة ، ولذا استمر المكتب خلال العام الماضى فى جهوده المكثفة والخاصة بتدريب موظفيه بهدف الاحتفاظ بالمستوى المرتفع للعمل على المدى الطويل ، كما يهدف المكتب ايضا الى الحفاظ على استقرار الهيكل التنظيمى ، اما فيما يخص ادارة المراجعة المالية فقد استمر العمل بنظام اعتماد

## المراجعة المتكاملة :

بقلم جمال الدين خماخم

رئيس غرفة محكمة المراجعة التونسية

والمؤسسة التونسية للمراجعة الشاملة :

ولهذا فان المراجعة المتكاملة تتضمن مساهمة فعالة من خلال دور السياسة الحكومية وجهود الاصلاح .

ان هدفها الاساسي هو تحديد نطاق تنظيم الوارد اقتصاديا وبشكل يحقق الكفاية والفعالية وذلك من خلال اسلوب استدلالي مع مراعاة الحقوق الاساسية للمواطنين .

ولان المراجعة المتكاملة تستلزم رؤية جديدة للمراجعة الا انها تتطلب ايضا ادوار جديدة للمراجعين ومنهج جديد لعملية المراجعة .

## المراجعة المتكاملة ومهمة المراجع :

يقوم المراجع في المراجعة الشاملة بدور الحارس على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية بالاضافة الى كونه شريك ايضا . اما بالنسبة للمراجعة المتكاملة يقوم المراجع بدور مقدم التسهيلات.

وتتضمن النقاط التالية وصفاً لكل دور من الادوار :-

## دور المراجع كحارس على مدى الالتزام القانوني :

يقوم الجهاز الرقابي بدوره التقليدي كحارس على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ، وفي معظم الحالات ويرغم ان هذا الدور قد تم تحديده في اضيق الحدود حتى يتضمن فقط التزام الحكومة بالقوانين والقرارات التي تحدد اللوائح التنظيمية الادارية والمالية ، ويرغم ان لائحة القانون هي المبادئ الاساسية لاي نظام ديمقراطي والتي تدعو الى توسيع هذا التعريف .

وقد تم حاليا توسيع نطاق مراجعات الاجهزة الرقابية الخاصة بمدى الالتزام القانوني حتى يشمل جوانب اخرى من الالتزام القانوني المتعلق بعلاقة الحكومات والمواطنين والمنصوص عليها في دساتير عدة دول واتفاقيات دولية مختلفة .

بالاضافة الى اختبار مدى الالتزام القانوني ، فان المراجع يتناول موضوعات اخرى هامة بشكل متساوي مثل المساواة امام القانون والخدمات الحكومية ، وشفافية المؤسسات والقرارات ، وارساء الالياء المؤسسية للتشاور والمساهمة في اتخاذ القرار ومصادر التشاور حول القضايا الرئيسية ، ان تلك العناصر لابد ان تشكل اهداف رئيسية لاسراتيجية الاجهزة الرقابية والتخطيط العملي ومهام المراجعة .

## دور المراجع كشريك :

لقد استهل العمل في هذه المهمة في اطار المراجعة الشاملة وبالنسبة للمراجع فهي تتكون من تقييم المناهج والاساليب والممارسات التي تستخدمها الحكومة للوفاء بتلك المهام والواجبات المنوطة اليها ، بالاضافة الى تقديم الرأي حول مصداقية القوائم المالية وتقارير المديرين وفي هذا الاطار فان المراجع الذي يقوم بدور المرشد له دور هام في توفير معلومات موثوق بها ومميزة ومناسبة لمختلف العملاء "مثل المديرين ، مديري الشركات ، السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية" مما يسمح لهم بالحكم على مدى صلاحية المعلومات التي يتلقونها كأساس لاتخاذ القرار.

يقوم المراجع ايضا بصياغة التوصيات التي يقصد بها تحسين ادارة أنشطة المراجع .

وتعد مهمة تحسين الادارة مهمة مشتركة يقوم بها المراجع والمدير وتثمر اهدافها المشتركة عن ممارسات ادارية مناسبة من شأنها السماح للمجتمع او المنظمة الحصول على اقصى قيمة للموارد المستخدمة

تطور مفهوم المراجعة في السنوات الحالية في اطار محتوى التغيير السريع للظروف السياسية والاقتصادية والتوقعات الخاصة بالدور الملانم للحكومة والادارة العامة.

وترى مؤسسات المراجعة العليا ان دورهم قد تغير وتنوع ليحتوي المراجعات المالية ومراجعة مدى الالتزام القانوني ومراجعة الاداء ومراجعة القيمة النقدية بالاضافة الى ان التطورات الجارية في الادارة العامة والجهود المبذولة لتعزيز الادارة الحكومية الجيدة ، والتي تدفع الاجهزة الرقابية الى تجاوز نطاق المراجعة الشاملة الى فلسفة ومنهج جديد في المراجعة والتي ادعوها "بالمراجعة المتكاملة" .

وسوف تحدد تلك المقالة مفهوم المراجعة المتكاملة وتناقش منهجية تطبيقها .

وقد عكست خبرة محكمة المراجعة التونسية تلك التطورات الدولية حيث ظلت محكمة المراجعة لاكثر من خمسة عشر عاما تقوم باجراء المراجعات لتحديد مدى تنظيم البرامج والانشطة العامة بما يتفق مع القوانين واللوائح ، ويقصد تحقيق الاقتصاد والكفاية والفعالية .

وقد قامت المحكمة مؤخراً بتطبيق منهج المراجعة الشاملة الذي ظهر في كندا ، كما اشتركت في البحث والتطوير من اجل التوصل الى علم منهجي ملائم وتوفيره لقضاة المحكمة .

وبرغم التغييرات السياسية والاجتماعية البيئية الجارية في تونس وبصفة خاصة ديمقراطية الحياة العامة وتعزيز دور الحياة المدنية والرغبة في تحقيق التضامن في الادارة الحكومية ، والاصلاحات المتعددة للقطاع العام ، والتي ادت جميعها الى قيام المحكمة بتكثيف الاهتمام والتدخل في جوانب اخرى من جوانب الادارة العامة .

ولطالما وجهت الدعوة للحكومات في تونس واماكن اخرى الى التمسك ليس فقط بالقيم التقليدية مثل المساواة بين المواطنين والحيدة واستمرار تقديم الخدمة العامة ، ولكن ايضا الى تأييد مبادئ الادارة الديمقراطية وحقوق المعرفة والشفافية وتوفير الاحترام للاجراءات القانونية ومسئولية تقييم اعمالها وقابلية خضوع الموظفين العمامين للمساءلة المحاسبية ووضوح القوانين واللوائح القانونية ، كذلك سهولة الوصول الى الخدمات العامة ومساهمة الموظفين في جهود التحديث وحق توفير بيئة صحية وحماية قانونية . وقد اصبح دافعي الضرائب اكثر حسماً ويطالبون الحكومة بتوفير نوعية جيدة من الخدمات المخولة لهم واحترام حقوقهم كافراد .

وبينما تتولى الادارة العامة مسؤولياتها تجاه خلق وتنفيذ نظم واجراءات تفي بهذه التوقعات ، فان المراجع يمكنه تقديم مساهمة فعالة وهامة من اجل تحقيق تقدم في الجهود الحكومية في هذه المجالات .

وباستخدام منهج واسلوب المراجعة المتكاملة فان المراجعين يمكنهم المساهمة في السياسات والاصلاحات الحكومية على عدة مستويات سواء من حيث ارساء المفاهيم الى التنفيذ والتقييم وتقويم الاثر .

ويمتد نطاق ذلك النمط من المراجعة الي ابعد من العناصر الخاصة بالمراجعة الشاملة لتغطي نوعية التخطيط الاستراتيجي وتوفير الخدمات للمستخدمين .



وتحقيقاً لهذا الدور ، فان المراجع لايقوم فقط بفحص القوائم المالية ومراجعة مدى التزام الاعمال الحكومية بالتشريعات واللوائح التنظيمية السارية ، ولكنه ايضا يقوم باجراء مراجعات القيمة النقدية ، وتقدم مراجعة القيمة النقدية رؤية جديدة لوظيفة "الرقابة/المراجعة" والتي يتقاسمها المراجع مع المدير .

وفى هذا الاطار ، فان المراجع يغلب على عمله صفة العمل كمشريك حقيقى فى ارساء ادارة ذات نوعية جيدة فى القطاع العام .  
وفى الواقع فان مراجعة القيمة النقدية تظهر وتوضح اهمية الشراكة بين المراجع والمدير ، اما عن عمل المراجع كمرشد او مستشار فان المراجع يمكنه تنفيذ عمليات موضوعية وبناءه لاقتناع الاشخاص القائمين على تنفيذ التغييرات المرغوبة والمساهمة فى تحسين وتطوير الادارة .

#### **نور المراجع كمقدم للتسهيلات :**

ان مفهوم المراجع كمقدم للتسهيلات يعد وظيفة جديدة تم ادخالها من خلال المراجعة المتكاملة ، وفى هذا الدور يوظف المراجعون كل القدرات والمهارات المتراكمة لديهم من خلال ممارستهم لمهنة المراجعة ويعكسها على الاستراتيجيات والسياسات العامة الخاصة بتوجهات الحكومة .

وهناك طريقتين مختلفتين للمساهمة فى تحقيق ذلك الدور .

اولا : يمكن ان تتناول الخطط الاستراتيجية والعملية للاجهزة الرقابية الاصلاحات الرئيسية التى يجرى تنفيذها فى البلاد وكذلك تقييم الاسلوب الذى تم من خلاله تنفيذ تلك الاصلاحات .

ويسمح هذا الاسلوب للاجهزة الرقابية باستنتاج النتائج الخاصة بنقاط النقص والضعف ونوعية العمل المستخدمة فى تطبيق تلك الاصلاحات بالاضافة الى جوانب رئيسية محددة حول تحديث الحكومة وتعزيز حقوق الانسان .

وفى هذا الاطار فان المراجع الذى يقوم بدور مقدم التسهيلات يثير العديد من التساؤلات المتعلقة بحقوق المواطنين مثل :

- \* كيفية توافق السياسات والاستراتيجيات القومية مع احتياجات المستخدمين .
- \* تطبيق الاليات التى تسمح للمواطنين بالمساهمة فى الهيكل التمثيلى لتقرير السياسات والاستراتيجيات القومية .
- \* المعاملة العادلة والمتساوية للمستخدمين .
- \* اتاحة المعلومات عن استخدام الاموال العامة .
- \* ما تقدمه الانشطة الحكومية من خدمات ذات نوعية جيدة وما تكلفه من امدادات اجتماعية واقليمية لغير المؤثرين .

ويقوم المراجع الذى يقدم تسهيلات بتعزيز نور الحكومة كمقدمة للخدمات تحت تصرف المواطنين فضلاً عن "كونه كمرقب" لديه كل وسائل السلطة القانونية لوضع المواطنين موضع خضوع ، ويساعد المراجع الذى يعمل كمقدم تسهيلات فى ضمان ان الحكومة قد تم تنظيمها حتى يتسنى لها الوفاء بمطالب واحتياجات المواطنين ، وفيما يتعلق بصفة خاصة بضمان الامانة والاستخدام المتعقل لاموال دافعى الضرائب ودعم السلطات العامة ، وكذلك الادارة العادلة غير المتحيزة للاموال العامة .

وفى داخل الحكومة نفسها يساعد المراجع الذى يقوم بتقديم تسهيلات فى ضمان ادارة الموارد البشرية على اساس قيم العمل والدقة والامتياز ، وان تلك القيم قائمة على اساس الحوار وتبادل الافكار .

ثانيا : تدعو الاجهزة الرقابية بانتظام الى المساهمة فى اللجان المسئولة عن رسم الاصلاحات او السياسات العامة وتقديم النصح فيما يتعلق بمشروعات الاصلاح ، وفى هذا الاطار يوفر مراجعوا الاجهزة الرقابية المعلومات المستقاه من الخبرة والمعلومات المكتسبة خلال انشطتهم العملية .

وهم لايشاركون فى صنع القرار ولهذا فان المراجع الذى يقدم تسهيلات يمكنه جذب النظر الى نقط الضعف فى القطاعات التى تم فحصها وبهذا يكون فى وضع جيد لايتكار افكار جديدة تتعلق بتحديث الحكومة وحماية حقوق المستخدمين .

#### **الاسلوب المنهجى للمراجعة المتكاملة :**

اهتمت مؤسسات المراجعة خلال العقد الاخر بتوسيع اطار مراجعاتهم لتشمل تقويم الاداء ، وتبنى منهج المراجعة المتكاملة سوف يساعد مؤسسات المراجعة فى مواجهة هذا الاهتمام .

وتهتم المراجعة التقليدية لتقويم الاداء بمدى مصداقية القوائم المالية ومدى ملائمة الادارة المالية لتحقيق الاقتصاد والكفاية والفعالية فى الادارة .

وتبدأ على مستوى المعلومات عن الوحدة وطبيعة عملياتها وكيفية تنظيمها وماهى وظيفة هيكلها الرئيسى ، وكيفية ادارة اعضاء الادارة العليا لعمليات وانشطة الرقابة والتسجيل ، ان فهم وادراك تلك الجوانب تمكن المراجع من التركيز على الجوانب الرئيسية لادارة الوحدة ، مع توجيه تركيز خاص على تقييم المخاطر وارساء معيار للمراجعة ، بالاضافة الى وضع عاملين حاسمين لمراجعة القيمة النقدية .

وفى اطار عمل المراجعة المتكاملة ووبرغم تدخل المراجعون بمجرد تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الادارية ، فان مدخلات المراجعون تكون ذات نفع وفائدة ، بما لايدع مجالاً للجدل والمناقشة ، عند تشكيل تلك السياسات والاستراتيجيات ، علاوة على ذلك فان المراجعون فى اطار مراجعة القيمة النقدية لايتناولون اوجه اخرى ذات اهمية مثل تقييم الاثر والتى لها اهمية خاصة عند تقييم اداء الوحدات العامة

وبينما هذان الوجهان لا يكون لهما دائماً صلة بالوحدة الخاضعة للرقابة ، فان المراجع المكلف بها سوف يعطى عملية المراجعة صبغة التكامل علاوة على ذلك فان الاجهزة الرقابية سيكون لديها القدرة للحكم على نوعية الاستراتيجيات والسياسات التى تم اقرارها من خلال اجراء عدة دراسات على مدار العام .

#### **مساهمات ارساء المفاهيم وتنفيذ الاصلاحات والاستراتيجيات :**

ان المنهج الدقيق العلمى لارساء المفاهيم وتشكيل الاصلاحات والاستراتيجيات العامة يعد امراً حاسماً كما انه له عظيم الاثر على نجاحها .

كما ان الحكومة فى حاجة قبل تقرير الانشطة الرئيسية التى يتعين اتخاذها لتحديث ادارة الشؤون العامة ، الى الاتفاق مع كل من شركائها ومستخدمى خدماتها على تحليل وتقييم ادائها ، عندئذ يمكن تقرير الاختيارات الاساسية لاستراتيجيات الاصلاح بشكل ديمقراطى وكذلك يمكن تحديد افضل طريق لتنفيذ تلك الاختيارات من خلال اتفاق وتفاهم ملموس .

وفى هذه المرحلة يمكن للاجهزة الرقابية ان تكون شريكاً فى الاختيار وذلك لاستقلالها ولوضوعيتها ولخبرتها وللمهارات المهنية للعاملين بها وكذلك ارساء منهجية التقييم .

كما يمكن للاجهزة الرقابية المساهمة في تقييم الاداء الحكومى من خلال التقارير والملاحظات والتوصيات التى تم اجرائها خلال عمليات المراجعة المتعددة .

ويمكنها ايضاً تحديد العوائق التى تحول نون حصول الحكومة على القيمة النقدية . وتشكل الاجهزة الرقابية ايضاً مصدراً للمعلومات جدير بالثقة عن الهياكل الادارية سواء من حيث نوعية الخدمات او من حيث التكلفة .

وفى النهاية فان الاجهزة الرقابية تعد فى افضل وضع لتقييم مدى الالتزام بالاستراتيجيات العالمية المقترحة مع القوانين واللوائح التنظيمية والتقييم بدقة للموارد اللازمة للتنفيذ فيما يختص بالاستثمارات التى سيتم اجراءها او النفقات التى سيتم تحملها .

وفى مرحلة التنفيذ فان الاجهزة الرقابية يمكنها التركيز على تعزيز الاحترام للمبادئ الرئيسية للادارة الديمقراطية والتى تتمثل فى الشفافية واستمرارية الادارة والتنظيم - والفعالية والنسب المتوازنة للمدخلات والمخرجات والعدالة التى من شأنها تجنب اساءه او التعسف فى استخدام السلطة ، وفى الواقع فانه من خلال المراجعات الخارجية والموضوعية والبناءه التى يتم من خلالها جدولة وتنفيذ مراجعات القيمة النقدية وتقييم القطاعات الحكومية المختلفة ، تكون الاجهزة الرقابية هى الوحدة الوحيدة التى يمكنها وضعها من التحكم فى توفير احترام التقييمات عند تنفيذ الاصلاحات .

علوة على ذلك فان الاجهزة الرقابية نظراً لأنها تحتل مكانة فريدة بين تلك المؤسسات التى تتمتع بالقدرة على المساهمة فى تقليص الادارة وتبسيط الاجراءات وتحقيق اللامركزية وتعزيز نوعية الاعمال داخل الحكومة هذا بالاضافة الى تحديد النطاقات فى القوانين واللوائح التنظيمية الجارية داخل الحكومة التى لايتوفر فيها الشفافية .

ان جميع تلك العوامل لا تؤثر فقط فى فعالية النظام القانونى بل تؤثر ايضاً فى الاداء الوظيفى للملائم للديموقراطية .

### **المساهمة فى اوجه تقييم الاثر :**

ان تقييم الاثر له هدف ديموقراطى وهو تقييم الاداء الفعلى للقطاع العام وتعزيز المساءة المحاسبية لمواطنى الدولة ، وذلك لان تحليل نتائجها وتقييم اثارها يتخطى مراجعة القيمة النقدية ، وهى تسعى الى القاء الضوء على اثار السياسة او البرنامج وكشف العلاقات السببية بين الاثار التى تم ملاحظاتها والاعمال التى قام بتنفيذها القطاع العام .

وتعد الوحدات العامة مسئولة عن ارساء نظم تقييم داخلية تمكنها من امكانية المساءة محاسبياً لنتائج اعمالها واستخدام الموارد المخصصة لهم ومدى نجاحها فى تحقيق اهدافهم ، هذا بالاضافة الى تقييم تلك الانظمة الخاصة بالرقابة الداخلية والتى تعد جزءاً من مراجعة القيمة النقدية .

ان الاجهزة الرقابية تتمتع بوضع جيد يمكنها من تنفيذ عملية تقييم الاثر وذلك لفعالية استقلالها الموضوعى وتركيزها الخارجى ويمكن اجراء ذلك سواء عن طريق تقييم نواتج وظيفة تقييم الاثر التى طورتها الحكومة فى اطار هذا الهيكل او من خلال قيام الاجهزة الرقابية باجراء تقييمات للاثر خاصة بها .

وقد ترجع تلك المهمة الى الاجهزة الرقابية الخاصة بالحكومات فى الدول النامية والتى لم يتم تجهيزها بعد لكى تطور وظيفة التقييم / التقييم فى هيكلها الادارى . وفى هذه الحالات يكون لدى الاجهزة الرقابية الخبرة والموارد البشرية لكى تتولى تلك العملية الخاصة بالتقييم/التقييم حتى يعود المراجعون الى هذا النمط من النشاط .

وتتمتع وظيفة تقييم الاثر التى تقوم بها الاجهزة الرقابية بالفعالية اذا ما توفر او تحقق لها ظروف معينة .

**اولاً :** يعد امراً ضرورياً ورئيسياً وجود تفويض تشريعى والتزام من قبل الادارة العليا فى الاجهزة الرقابية بهذا النمط من الاعمال . بالاضافة الى وجوب تطوير فلسفة واضحة متفق عليها تحدد السياسة العامة والاهداف الخاصة بعمليات تقييم الاثر .

**ثانياً :** ان الاجهزة الرقابية يتعين ان يكون لديها خبراء فى مراجعة القيمة النقدية كما يتطلب توفر موارد بشرية متعددة ذات خبرة ومتحفزة حتى يتسنى تحقيق الاندماج لعملية تقييم الاثر فى مهامهم التقليدية وبصفة خاصة فان الاجهزة الرقابية يتعين عليها ان تكون قادرة على :

- \* وضع برامج واختيار موضوعات ذات علاقة باهتمام الحكومة او البلد .
- \* تنظيم هيكلها باسلوب وظيفى يسمح لها بتبنى موضوعات مختلفة .
- \* تعبئة كوادر نظامية متعددة ومتحفزة تستفيد من التدريب النوعى المتطور .

واخيراً يتعين على الاجهزة الرقابية تطوير اطار منهجى عام يستمد من تكتيك مراجعة القيمة النقدية اخذاً فى الاعتبار متطلبات عمليات تقييم الاثر ، وعلى سبيل المثال فانه يكون من السهل ادخال مرحلة تقييم اضافية فى منهج المراجعة الموجود لدى الاجهزة العليا للرقابة ولذا فانه من الضرورى ايجاد طريقة لضمان التوافق بين اسلوب المراجعة التقليدية (النظامية المالية والالتزام القانونى والقيمة المالية) والاساليب المقابلة المستخدمة فى عمليات تقييم الاثر .

### **الخلاصة :**

ان مهمة تكييف الادارة العامة مع التغييرات البيئية الاجتماعية الاقتصادية لا يعد ميدان خاص بصانعى القرار والمديرين ، وانما هى مهمة جماعية يمكنهم تقاسمها مع مؤسسات المراجعة العليا ، ولكلا الجانبين دوره الهام الذى يمكن ان يلعبه .

فبينما يكون المديرين فى افضل موقع لتقييم كيفية التنظيم وتقييم نتائج اعمالهم ، يمكن ايضاً للاجهزة الرقابية اقامة عمليات لمراجعة انظمة الادارة وممارساتها وادخال التعديلات على المنهج وتوجيه الحكومة الى احتياجات المواطن العميل ، وتسعى الاجهزة الرقابية حالياً الى توسيع نطاقها الى ما وراء المراجعة الشاملة والقيام بدور مقدم التسهيلات .

ويطلب من المراجع الذى يقوم بدور مقدم التسهيلات ، تقديم مدخلات عند تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وكذلك دمج اوجه تقييم الاثر فى مهام المراجعة الخاصة بهم تجاه تقييم الاداء الحكومى بشكل اكثر دقة ولهذا يمكن للاجهزة الرقابية توفير اهداف ومعلومات دقيقة يمكن استخدامها اولاً لدى المديرين ثم السلطات العامة والمواطنين .

وفى اطار العمل لمساعدة السلطات العامة لضمان توفير الشفافية والمسئولية والمشاركة والعدالة فى ادارة موارد الدولة حتى يتسنى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، فان الاجهزة الرقابية تقدم مساهمة لاتنكر لدعم وتعزيز اقامة حكومة جيدة ، كما انها تساعد ايضاً فى تحقيق التضامن لدور القانون وتحقيق احترام حقوق المواطنين .

لمزيد من المعلومات اتصل بالكاتب على العنوان التالى :

Cour des Comptes, 54 Avenue Bilal, Menzah VI, 1004 Tunis, Tunisia

**تعديل المراجعات الخارجية لتسهيل النتائج الحكومية الموجهة :**  
**بمقام ماثيو اندراوس - مدرسة ماكسويل جامعة سيراكس :**

يشكل حالياً مشكلة في عدد من الحكومات التي تحاول تعديل تركيزها واهتمامها من الناحية العملية الى الاداء الا انهم يركزون على موضوعات ادارية وليس على التقييمات .

**مقدمة :**

تقتضى المراجعة اجراء تقييم واعداد تقارير عن التصرفات التنظيمية . وعادة مايركز ذلك التقييم والتقرير في القطاع العام على الادارة والرقابة المالية قصيرة الاجل ، كما ينصب اهتمامها اساسا على المساهمة المحاسبية العامة .

هذا وقد وسعت الحكومات حالياً نطاق مساهمتها المحاسبية حتى تتضمن الاهتمام بموضوعات الادارة طويلة الاجل واداء القطاع العام "انظر بورن ٢٠٠٠ فيما يختص بالتاكيد على تحسين الخدمات العامة" وبرغم ان توجيه النتائج كان مركزاً على نتائج الادارة الموجهة وليس على تقييم اهتمامات المراجعون . فان تلك المقالة تناقش تحدياً جديداً للمراجعة الحكومية والذي جاء نتيجة لاتساع مفهوم المساهمة المحاسبية كما يحث المراجعين الخارجيين المؤثوق بهم على تولى دور رئيسى فى اصلاحات القائمة على اساس النتائج .

وسوف اركز في مقالتي على موضوع اداء المراجعة والاصلاحات المتعلقة بالاداء متناولاً بالمناقشة الدروس المستفادة من النتائج الحكومية الموجهة الواسعة النطاق والتي تمتد الى تنظيم دمج التقييم والمراجعة وتركز مثل تلك النتائج الخاصة بالتقييمات والمراجعات الموجهة على تحفيز وتسهيل النتائج الحكومية الموجهة .

**اتجاه النتائج ووظيفة المراجعة الخارجية :**

هناك مقولة شائعة في صناعة الادارة وهى "مايمكن قياسه يمكن تنفيذه" وبطريقة اخرى ان نطاق التقييم يخلق حافزاً للادارة . وتتعلق تلك المقولة بصفة خاصة بدراسة التعديلات اللازمة فى نطاق المراجعة الخارجية من اجل تسهيل النتائج الحكومية الموجهة . وتركز وظيفة المراجعة عادة على رقابة العمليات والرقابة المالية وقياس مدى الالتزام باللوائح والقدرة على الانفاق فى حدود الميزانية وقصور قياس جوانب الادارة المتعلقة بالكفاية والفعالية فى الانفاق . وفى العديد من الحكومات يبدو واضحاً ان مثل تلك التقييمات "والانظمة المالية الادارية الواسعة التى تعكسها" تتضمن مع التركيز القصير الاجل للاداريين ، والذين يؤكفون على كمية ماتم انفاقه بدلا من التركيز عما تم انتاجه وكذلك مارسوا الادارة الذين لايمتصون بالكفاءة .

ويتعارض مثل ذلك السلوك مع الاتجاه الحالى تجاه نتائج حكومية موجهة وتركيزها على ماتم انتاجه وعلى جوانب الكفاية والفعالية . وحتى يتسنى التغلب على التركيز القصير الاجل ، فان المراجعين الخارجيين تقع على عاتقهم مسئولية التركيز على تلك العناصر التى تقدم ذلك النوع من التصرفات التى تتضمن وتتوافق مع حكومة ذات كفاية وفعالية .

ان الحاجة الى التركيز على المساهمة التقليدية التى تتضمن النواحي المالية والعملية "مثلاً يحدث فى المملكة المتحدة حيث تبقى المراجعات المالية ومدى الالتزام القانونى ، ولكن ايضاً من الاهمية ان تبرز دور التقييم على النتائج . (مثل مراجعات القيمة النقدية فى المملكة المتحدة) وتحقيق التقدم فى نتائج اصلاحات الموجهة .

وبتقييم تلك العوامل الثلاثة يتضح ان جميع اهتمامات المديرين ، كما هو موضح بالجدول تتجاهل واحد او اكثر من العوامل فى التقييمات الخارجية معطية للمديرين الداخليين رسالة مؤداها ان مثل تلك العوامل غير ذات اهمية مما يقود المدراء الى التركيز على جوانب اخرى . مما

جدول توضيحي رقم ١ مايتم قياسه خارجياً يتم تنفيذه داخلياً		
قياس المقيمين الخارجيين للمساهمة المحاسبية فى العمليات .	الادارة لديها حافظ للخضوع للمساهمة المحاسبية فى العمليات .	مساهمة الادارة محاسبياً فى العمليات ←
قياس المقيمين الخارجيين للنتائج	الادارة لديها حافظا لاننتاج نتائج	الادارة تنتج ويتم مساهمتها وفقاً للنتائج محاسبياً ←
قياس المقيمين الخارجيين لتقدم الاصلاحات	الادارة لديها حافظا لاحراز تقدم فى الاصلاح	تحقق الادارة تقدماً فى الاصلاح وقابله للمساهمة المحاسبية ←

وفى مثل ذلك الوضع يتلقى المديرين رسالة متضاربة مؤداها "الادارة من اجل النتائج" الا انك يجب ان تتذكر انه سيتم مراجعة مدى التزامك بالنواحي العملية "وليس النتائج" .  
 ومن هنا فان المراجعين العاميين لديهم دور هام لكى يمارسوه ازاء توضيح نتائج الرسائل الموجهة فى الحكومة حول العالم .  
 ويتضمن هذا الدور تقييم النتائج حتى يتضح بجلاء اهميتهم بالنسبة للعديد من المدراء المستهدفين من جانب نتائج الاصلاحات الادارية الموجهة .

**ضبط وتعديل دور المراجعة الخارجية حتى يكفل توجيه النتائج :**

تتفق النول النامية والمتقدمة على ارساء الاستقلال ، ونتائج التقييمات الموجهة .

توجد بالولايات المتحدة الأمريكية منظمة حديثة النشأة نسبياً يطلق عليها (الاتحاد الوطني لمراجعي الحكومة المحلية) تقوم بدعم وتعزيز فعالية واستقلالية الرقابة الحكومية المحلية وهي تعد نموذجاً للدول الاخرى (نيزنر ١٩٩٧) وكمثيلاتها من المنظمات ، تتسم هذه المنظمة بعدد من العناصر الهامة وهي :

- \* الاستقلالية وتقديم منهجاً موضوعياً للرقابة على النتائج .
  - \* تمتع العاملين بها بالاهلية والالتزام علاوة على المهارات واسعة النطاق .
  - \* تقييم النتائج والكفاية وماتم احرازه من اصلاح .
- في حين تمتعها بالاستقلالية ، فانها في ذات الوقت تعمل مع الوحدات التي تقوم بتقييمها ، كما تقوم بتطوير علاقاتها وضممان ان خبرة التقييم هي واحدة من الخبرات التي بقدر مايمكن تعلمها يتسنى كذلك تطويرها .

- (٢) الدرجة التي يمكن ان تعزى فيها النتائج الى الانتاج العام (او البيئة الخارجية) .
- (٣) الترابط المستمر لاهداف النتائج ، اذ ينبغي ان تطرح التقييمات والمراجعات الخارجية الاقتراحات والانشطة الادارية في مراكز التكلفة مع التركيز على تحسين النتائج في المستقبل ، وتتضمن الاسئلة الممكن توجيهها مايلي :

#### اهداف النتائج :

- \* هل تم بالموازنة تحديد اهداف واقعية وجليه ؟
- \* هل تم تحديد تلك الاهداف من حيث المخرجات وهل تم ربطها بصورة مباشرة بما اسفرت عنه الاعمال ؟

#### تحقيق النتائج :

- \* هل تم تحقيق النتائج (بصفة خاصة المخرجات) على النحو المحدد لها ؟
- \* هل تم الوفاء بالاهداف من حيث اهداف النتائج ؟
- \* الى أى مدى كان الاداء نتيجة اجراء حكومي ؟
- \* كيف اثرت البيئة على اداء النتائج والمخرجات ؟
- \* ماهى العوامل البيئية التي كان لها اكبر الاثر على الاداء ؟
- \* هل كانت هناك اية نتائج غير متنبأ بها لوحدات ادارية اخرى ؟

#### الترابط المستمر لاهداف النتائج :

- \* هل لاتزال اهداف النتائج والمخرجات مترابطة من حيث العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والاهداف السياسية الاكثر شمولاً ؟
- \* هل السياسة القائمة لاتزال هي الصائبة في الوفاء باهداف النتائج (اهداف ماتسفر عنه الاعمال على وجه التحديد) ؟
- \* هل الاداء على المستوى من حيث المخرجات يتمخض عن اداء عال من حيث النتائج ؟

#### مايسفر عنه التقييم والمراجعة من حيث النتائج :

- \* كيف يتعين تعديل مخصصات الموازنة من حيث اداء الجهاز الادارى وترابط الاهداف فيما بينها ؟
- \* ماالخطوات الواجب اتخاذها من اجل تحسين الاهداف وما تسفر عنه النتائج ؟
- \* ماهى الدروس الجلية وكيف يمكن تطوير القدرات بغية تحسين ادارة المصلحة الخاضعة للتقييم ؟

#### ضمان التركيز على كفاية المراجعين الخارجيين :

- يتعين على القائمين بالمراجعة والتقييم توجيه اسئلة بشأن التحقق من الكفاية الادارية ، اضافة الى الاسئلة المتعلقة بالنتائج ، ولا بد من ان تركز تلك الاسئلة على عملية التشغيل (الكفاية الادارية) والتخصيص (كفاية التخصيص) وكفاية (اقتصادية) تكلفة الانتاج الادارى .
- تتضمن الاسئلة المحتملة مايلي :

#### الكفاية الادارية :

- \* هل تتميز العمليات الادارية بالشفافية ؟
- \* هل يتبع الانتاج المبالغ المخططة والتوقيت الزمني والجودة وهل كافة المخرجات يتم اجراء حسابات بشأنها في سجلات مالية ؟

ان تلك السمات ، علاوة على خبرة القائمين بالتقييم الخارجيين في حكومات اخرى معنية بالنتائج يوفران دروساً عديدة للدول التي تحاول ضمان ان مجال المراجعة الخارجية يلعب دوراً نشطاً في تسهيل التقييم والادارة المعنية بالنتائج في الحكومة ، وفي الاجزاء التالية ، ايجازاً لتلك الدروس :

#### ضمان استقلالية المراجعين الخارجيين :

لا بد من تمتع اجهزة التقييم الخارجية بالاستقلالية من اجل ان تتأتى اقصى فعالية للفحوص اللازمة لتحقيق التقييمات الفاعلة ، اذ انه في اكثر الحالات فعالية ، يكون القائمون بالتقييم الخارجيون عبارة عن اجهزة رقابية تقوم برفع تقاريرها الى حكومات ذات مستوى اعلى (في حالة حكومات محلية ذات تعاقدات معنية بالنتائج ومرتبطة بمنح فيما بين الحكومات) ، والى مسئولين منتخبين او الى عامة الجمهور ، وغالباً ماتقى اجهزة التنسيق المركزية او اللجان التشريعية باداء هذا الدور .

#### ضمان الاهلية العريضة للمراجعين الخارجيين :

ان اتساع خدمات المراجعة يتطلب مهارات شتى في تقويم ومراجعة الاجهزة ، وتشمل المهارات والخبرات اللازمة لقياس الاداء وتحديد المسار وضبط التقييم الشخصي وتحديد التكلفة القائمة على النشاط وتكنولوجيا المعلومات والفحوص والتخطيط الاستراتيجي ، وتعد تلك المهارات مماثلة للمهارات اللازمة للادارة المعنية بالنتائج والتي تقترح ان جهاز التنسيق المركزي او اية وحدة اخرى توفر مثل تلك الخدمات للمصالح والادارات يمكنها ان تلعب دوراً في بناء القدرات في الوحدات الاقل امكانية .

#### ضمان تركيز المراجعين الخارجيين على النتائج :

لقد قام معظم المراجعين الخارجيين بارساء اساليب لتقويم الامانة المالية ، الا انهم لايمتلكون قدرات قياس وتقييم جوانب اخرى ، اذ انه يتعين على المراجعين التحقق من نوعية اهداف النتائج في موضعها مع ضمان ارتباط تلك الاهداف بالمخرجات (الاجراءات قصيرة الامد المرتبطة بصورة مباشرة بالانتاج) ، اضافة الى ارتباطها بما اسفرت عنه الاعمال (الاجراءات طويلة وقصيرة الامد الناتجة عن المخرجات وتمثل اكثر نقاط تأثيرالقطاع العام في المجتمع) ، كما انه يتعين الاستفسار بشأن :

(١) مدى النجاح في الوفاء باهداف النتائج (المخرجات ومااسفرت عنه الاعمال على حد سواء) .

### كفاية التخصيص :

- \* هل تقوم الادارة بتفسير لماذا اختيرت برامج ومشروعات جديدة ؟
- \* هل ينبغى على الادارة تحفيز انتقاء برامج جديدة ببيانات محددة ؟ ماهى تلك البيانات ؟
- \* هل يتم اخذ النتائج فى الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخصيص ؟

### كفاية التكلفة :

- \* هل اشتملت تقويمات التكلفة على كافة المخرجات (متضمنة المخرجات المباشرة ، رأس المال ، نفقات عامة ، مدخلات داعمة) ؟
- \* مامقدار المدخلات التى تم صياغتها (مشروعات غير ناجحة او غير ذات صلة ، احمال ساكنة ، امكانيات غير مستغلة) ؟
- \* كيف تضاهى متطلبات المدخلات تلك الخاصة بالمنتجين الذين يمكن التبارى معهم ؟
- \* ماتكلفة وحدة من المخرجات (عين تكلفة ادارة البرنامج) ؟
- \* مامدى فعالية تكلفة تقويم وادارة السياسات ؟
- \* هل طرأ تحسن على فعالية التكلفة ؟
- \* هل كانت هناك أية شكاوى بشأن الادارة ؟

### ضمان قيام المراجعين كذلك يلعب دوراً فى تنمية القدرات :

ينبغى على المراجعين الخارجيين المعاونة فى التغلب على التوتر فيما بين القائمين بالتقويم الخارجيين والاداريين فى محاولة لتعديل سلوكهم من التوجه للعمليات الى التوجه للنتائج ، ولايعتبر الاداريون او المراجعون جيبو الاعداد حالياً بحيث يستطيعوا بمفردهم التركيز على النتائج ، وهناك احتمال عال للصراع بين اولئك الذين يتعين عليهم اصدار نتائج (بدون المقدرة المتأسسة للقيام بذلك) وبين اولئك الذين يتعين عليهم تقويم النتائج (ايضاً بدون المقدرة المتأسسة للقيام بذلك) ، وغالبا ماتكون الاجهزة الرقابية متمركزة وتتمتع بمزايا من المهارات والموارد الهامة اكثر من الاجهزة الادارية التقليدية ، ووقفا على ذلك ، فان الاصلاح الموجه للنتائج يتطلب ، على الاقل فى مراحلها الاولى ، ان يوفر القائمين بالتقييم خدمة تتعدى الرقابة على المديرين الى العمل فعلياً مع المديرين لتحديد اهداف النتائج والعمل على تحقيق مثل تلك الاهداف وتلخص نيزنر (١٩٩٩ ، ٣٦) هذا الرأى بقولها "ان المراجعين الحكوميين يتم توليهم لمناصبهم بصورة متفردة للارتقاء بقياس الاداء والمقدرة المحاسبية للاداء والمعاونة فى ضمان استخدام تلك النظم لتحسين الخدمات الحكومية" .

### الخلاصة : دوراً جديداً يؤديه لاعباً مركزياً للنور :

ان التغييرات الاخيرة التى طرأت على منظور الادارة تتطلب ان يمتد نطاق الفحص والتحليل الخاص بالمراجعات الحكومية اذ ان الممارسات التى ارسيت وتركزت على ادارة الاموال قصيرة الاجل فى حاجة الى زيادتها بالتركيز من جديد على الاداء التشغيلى والادارى للمصالح فى استخدام الموارد للوفاء بالنتائج المقررة (دافيز وشيلارد ، ١٩٩٧) .

تعتبر تلك الاضافات والزيادات عبارة عن مراجعات معنية بالنتائج وتشكل كلا من فحوص تأسيسية بشأن اداء الانتاج وعوامل تحفيزية تعمل على تسهيل عملية التقدم مع اجراء اصلاحات معنية بالنتائج ، وتؤدى التقويمات الخارجية الى تشجيع التغيير وتوفير التوجيه بالنسبة لتطوير الاصلاح والقدرات ، مساندة للادارة المعنية بالنتائج وبالتقويم المعنى بالنتائج .

### المراجع :

- بورن ، سيرجون (٢٠٠٠) ، "تحسين الخدمات الحكومية" ، المجلة الدولية للمراجعة الحكومية" ، اكتوبر : ١-٢ ، ٨-٩ .
- دافيز ومارلين والين شيلارد (١٩٩٧) ، "جدوى قياس الاداء بالملكة المتحدة" مجلة المحاسبين الحكوميين ، مجلد ٤٦ ، عدد ٣ ، ٤٨-٥١ .
- نيزنر وهيلين (١٩٩٩) "الرقابة الحكومية المحلية - تحسين اداء الحكومة فى القرن القادم" ، مجلة المحاسبين الحكوميين ، مجلد ٤٨ عدد ٤ ، ٣٢-٣٨ .

لمزيد من المعلومات اتصل بكاتب المقال فى : ماكس ويل سكول  
جامعة ماكس ويل سيراكور ، نيويورك ، بريد الكترونى :  
matpres @ aolcom .

### ضمان تقويم المراجعين الخارجيين لما تم احرازه من تقدم فى الاصلاح :

لقد تعلم خبراء اصلاح الموازنة ان اغلب الاصلاح لا يؤثر بصورة فعلية على الاجهزة ، بالرغم من ان ذلك الاصلاح يجرى بصورة الية اذ ان الاجهزة ، مثل الحكومات ، فى حاجة الى حوافز لتبنى الاصلاح بصورة ذات معنى ، ويعد اختصاص المراجعة الخارجية مصدراً لمثل تلك الحوافز ، كما يعتبر تقويم ما تم احرازه من تقدم فى الاصلاح عاملاً محورياً لضمان نجاح الاصلاح ، وتتضمن الاسئلة المخصصة لهذه المهمة مايلي :

### تقويم اليات الاصلاح :

- \* هل تبنت المصلحة خطة استراتيجية للتركيز على النتائج ؟
- \* هل نفذت المصلحة اية اليات جديدة للادارة ؟

### تقويم تبني الاصلاح :

- \* هل يتم استخدام تلك الليات ؟
- \* هل تقوم المصلحة بالاتصال بالعملاء على نحو منتظم ؟ كيف تقوم بالاتصال ؟ ما الذى تقعه بالبيانات التى تتلقاها من العملاء ؟
- \* هل يتم تحسين اهداف المصلحة المتعلقة بالاداء ؟ هل يتم توسيع امكانيات المصلحة لاصدار نتائج ؟

### تقويم تأثير الاصلاح على ثقافة الجهاز :

- \* هل تم اعتبار الاصلاح ذو اهمية فى المصلحة ؟
- \* هل لدى الادارة الداخلية اية افكار بديلة للاصلاح ؟
- \* هل تقوم الادارة بتنفيذ تغييرات ادارية على ثقافة المصلحة ؟
- \* هل تعد استراتيجية الاصلاح شاملة وقائمة على اساس من التفاعل الاجتماعى مع تركيز الادارة على النتائج ؟ (او انها تتألف من عناصر قائمة بذاتها) ؟

## نبذة عن المراجعة : مكتب المراجع العام لنيجيريا الاتحادية :

بقلم / فلورين انيانو ، رئيس مكتب المراجعة

لقد قام دستور عام ١٩٩٩ لجمهورية نيجيريا الاتحادية بتقسيم الحكومة الى ثلاث سلطات منفصلة بيد انها متساوية ، الا وهى : السلطة التنفيذية (الرئاسة) والتشريعية (مجلس النواب والشيوخ) والقضائية .

يعتبر المراجع العام للاتحاد رئيساً للجهاز الاعلى للرقابة ويعد مسئولاً امام المشرع ، الا انه يتلقى توجيهات كذلك من الرئاسة ويتعاون معها فى مسائل ترتبط بمراجعة حسابات الحكومة والاجهزة .

## تنظيم الجهاز الاعلى للرقابة :

ينقسم الجهاز الاعلى للرقابة الى اربع ادارات تشغيل

١- الادارة الوزارية وتتناول مراجعة حسابات الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى وكافة القوائم المالية .

٢- تعتبر الادارة الوزارية العليا مسئولة عن فحص الحسابات الخاضعة للمراجعة بالشركات الحكومية والمؤسسات والاجهزة واللجان والهيئات الاخرى .

٣- تقوم ادارة تقييم ومراقبة المشروعات باجراء مراجعات الاداء وعائد الانفاق وهى تشمل فحص واعداد تقارير بشأن وفر وكفاية وفعالية برامج ومشروعات الحكومة .

٤- تعد ادارة مراجعة العائد مسئولة عن مراجعة العائد المستحق للحكومة ، ويتم فى هذا الصدد بذل الجهود من اجل ضمان ان العائدات التى يتم تحصيلها من كافة المصادر يتم محاسبتها على نحو سليم .

علاوة على ذلك ، فان الجهاز الاعلى للرقابة لديه الادارات التالية للخدمات الداخلية وهى : الادارة والتمويل ، التخطيط ، الاحصائيات والبحث ، والتدريب ، ويتراأس كل ادارة مدير لديه نواب ومديرين ومساعدين لتنسيق عمل المراجعين الرئيسيين الذين يتراأسون مكاتب المراجعة فى الوزارات والمصالح الحكومية .

وحتى يتسنى ضمان الشفافية والمقدرة المحاسبية والمصدقية توجد وحدة مراجعة داخلية يتراأسها مراجع على مستوى عال ، تعد مسئولة عن الرقابة على ادارة الجهاز الاعلى للرقابة .

## استقلالية واختصاصات الجهاز الاعلى للرقابة :

ان نطاق استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة واختصاصاته موضحين فى المواد ذات الصلة بقانون المراجعة لعام ١٩٥٨ الذى اسس المكتب ، وكذا فى المواد الدستورية اللاحقة خاصة الواردة بدستور عام ١٩٩٩ ، وتلك المواد اضافة الى جزء ٢٤ من قانون التمويل لعام ١٩٥٨ (الادارة والرقابة) والقوانين المالية لعام ١٩٧٦ ودليل المراجعة ومعايير المراجعة وقواعد الخدمة المدنية قد اكدت جميعها على استقلالية العملية الرقابية كما زادت من نطاقها .

ان الوثائق اللائحية ، خاصة المواد الحالية فى دستور عام ١٩٩٩ تفرض مسئوليات وواجبات محددة على الجهاز الاعلى للرقابة ، فعلى سبيل المثال يقرر الجزء ٨٥ (٢) أن :

"الحسابات العامة للاتحاد ولكافة مكاتب ومحاكم الاتحاد سيتم مراجعتها واعداد تقارير بشأنها بمعرفة المراجع العام الذى سيرفع تقريره الى المجلس القومى ، ولهذا الغرض فان المراجع العام او أى شخص مخول من جانبه فى هذا الشأن سيكون لديه حرية الحصول على

كافة الدفاتر والسجلات والمستندات الاخرى المتعلقة بتلك

الحسابات"

ومما يدعو للسخرية ان المراجع العام ليس مخولاً سلطة مراجعة الحسابات او تعيين مراجعين فى المؤسسات او الشركات الحكومية ، الا انه بالرغم من ذلك يقوم بتزويد تلك الجهات بالتالى :

\* قائمة بمراجعين مؤهلين يتم من بينهم تعيين المراجعين الخارجيين لتلك الجهات .

\* ارشادات بشأن مستويات الاتعاب الواجب سدادها .

\* تعليقات بشأن الحساب السنوى لتلك الجهات .

وعلى الجانب الاخر ، يقرر جزء ٨٥ (٤) ان "المراجع العام سيخول سلطة اجراء فحوص دورية لكافة الاجهزة والهيئات واللجان والمؤسسات القانونية الحكومية" ، واعترافاً بحاجة الجهاز الاعلى للرقابة للتمتع بالاستقلالية فى اداء الاختصاصات سالفة الذكر ، يقرر جزء ٨٥ (٦) "ان المراجع العام ، عند ممارسته لاختصاصاته بموجب هذا الدستور ، لن يخضع لادارة او رقابة أى شخص او جهة اخرى وسيتم تعيينه من قبل الرئيس نزولاً على توصية من اللجنة الفيدرالية للخدمة المدنية التى تخضع لتأكيد من جانب مجلس الشيوخ وسيتم اقصائه عن منصبه بمعرفة الرئيس يسانده ثلثى اغلبية مجلس الشيوخ .

يمكن اقصاء رئيس الجهاز الاعلى للرقابة على اساس دستورى فقط جراء سلوك شائن او عجز خطير .

## اعداد التقارير :

يلزم القانون الاجهزة الرقابية بتقديم تقارير سنوية للمجالس القومية ويتضمن التقرير السنوى الحسابات المتعلقة بحساب العائد والخسارة للحكومة الفيدرالية واموال النفقات المخصصة بموجب الهيئة التشريعية .

ويتم دراسة التقارير فى كل مجلس قومى عن طريق لجنة الحسابات العامة المختصة والتى يمكنها فى المقابل تقديم التوصيات وفرض الرادع الاقتصادى والعقوبات لاهداف تصحيحية .

## تطوير الموارد البشرية :

ان نشأة النظام الديموقراطى الجديد فى نيجيريا قد زائد من مطالبة الاجهزة الرقابية فى القيام بواجباتها الدستورية ، ونتيجة لذلك فانه يتعين عليها ان تكفل للعاملين به التأهيل والتدريب اللائم لمواجهة التحديات الجارية ، وفى الوقت الحاضر فان الخدمة المدنية الفيدرالية ، بالتعاون مع مستويات مختلفة من ادارة الاجهزة الرقابية ، مسئولة عن تعبئة وتعزيز وانضباط هيئة العاملين ، ويتم تعزيز المراجعين بتخصصات متعددة ومكاملة .

حيث يوجد مايقرب من ٢٠٠٠ عامل مهنى وغير مهنى .

ويجرى حالياً عملية اعادة تدريب هيئة العاملين بالمراجعة .

ويتم تنفيذ التدريب من خلال وظيفة التدريب ، ورش العمل المشتركة ، والحلقات الدراسية . ويتم كل عام ارسال هيئة العاملين بالمستوى المتوسط الى مدرسة الضمانة الفيدرالية ، كما يتم تدريب المستويات العليا من العاملين فى بريطانيا ومكتب المحاسبة العام الامريكى .

حيث يوجد قسم للتدريب يخضع للإشراف المباشر من قبل

المراقب العام .

### التحديات المستقبلية :

ان وحدات (الحاسوب) فى الاجهزة الرقابية مازالت فى مستهل عملها .

وتحتاج قاعدة البيانات والمعلومات فى الاجهزة الرقابية الى زيادة استخدام (الحاسوب) فى خططها حتى يكفل سهولة الوصول بشكل غير مقيد للمعلومات المتعلقة باستمرار العمل ودراسة معايير المراجعة ويعد تحدياً آخر هو سن تشريعات جديدة لانشاء مهام مراجعة الخدمات والتي تفوض بالقيام بتعبئة وتعزيز وتنظيم شئون افراد المراجعة ، علاوة على ذلك فان الاجهزة الرقابية تحتاج الى تمويلها بشكل مباشر من الهيئة التشريعية وليس من القسم التنفيذى .  
لمزيد من المعلومات اتصل بمكتب المراجع العام للاتحاد .

Plot - 849 - Koforidua street, Off Michael  
Okpara street, Wuse Zone 2, Abuja FCT  
Nigeria, 234 - 95237792 تليفون  
234-9-523-5322 فاكسى

## تقارير مطبوعة :

١- يعد تقرير البنك الدولي عن (مساعدة الدول على محاربة الفساد) نواهمية كبرى لقارئى المجلة المعنيين بالحد من الغش والفساد ومن واقع اصداره كجهد مشترك بين شبكة الادارة الاقتصادية والحد من الفقر وشبكة الخدمات المحورية بالبنك الدولي فان التقرير يتضمن بايضاح التقدم الذى احرزته مجموعة البنك الدولي من خلال مبادراتها المناهضة للفساد والتي سيق وان بدعا الرئيس جيمس دى. الفنسون عام ١٩٩٦ ويتضمن التقرير عدة مقالات عن :

- (١) طرق محاربة الفساد (٢) الحد من الغش والفساد
- (٣) مساعدة الدول التي تطلب المساعدة
- (٤) دراسة اعتبارات الفساد .
- (٥) دعم الجهود الدولية لمواجهة الفساد وللحصول على نسخة من هذا التقرير يمكنكم الاتصال على :

THE WORLD BANK 1818 H STREET,  
NW, WASHINGTON, DC 20433 U.S.A.  
(TEL: 202-477-1234 OR  
FAX : 202-447-6391), or e-mail: books@world bank.org

٢- مراجعة النظم العامة للرعاية الصحية التي تجريها اجهزة الرقابة العليا والمتضمنة اوراق عن الحلقة الدراسية الرابعة عشرة التي عقدت بالتعاون بين منظمة الانتوساى ومنظمة الامم المتحدة عن المراجعة الحكومية والتي حضرها اكثر من ٥٠ ممثلا وقد تعرضت تلك الحلقة لمنع المخالفات بالبرامج الحكومية للرعاية الصحية ومراجعتها ومراجعة المستشفيات من قبل الاجهزة العليا للرقابة ومراجعة الاداء حول توفير الخدمات العامة للرعاية الصحية بالمجتمعات الحديثة اقتصادياً واجتماعياً ومراجعة الضمان الاجتماعى بفرنسا والانشطة المالية للاتحاد الاوروبى بالمالى الطبي ومن اجل الحصول على نسخة من هذا التقرير او لمزيد من المعلومات عن تلك الحلقة الدراسية يمكنكم الاتصال على العنوان التالى :

The INTOSAI General Secretariat,  
Rechnungshof, Dampfschiffstrasse 2,A-1033 Vienna, Austria  
(tel: 43-1-711-71-8456 or fax: 43-1-712-9425), or e-mail:  
intosai@rechnungshof.gv.at

٣- قام مكتب المراجعة القومى السويدى بنشر دليل رقابى لادارة مراجعتها المالية ويعد هذا الدليل اداة فى غاية الاهمية لتأمين تنفيذ ضمان الجودة بعمليات المراجعة واستخدامه فى اوجه تطوير الموارد البشرية بمجال المراجعة المالية ورغم تصميم هذا الدليل غرض الاستخدام اليومى من قبل المراجعين الماليين العاملين بالمكتب الا انه يمد القراعى شتى انحاء العالم بمعلومات عن الاسس الاخلاقية وجودة العمل والتنظيم والادارة وكذا الخطوات اللازم اتباعها لعملية المراجعة الفعلية وللحصول على نسخة باللغة السويدية او الانجليزية يمكنكم الاتصال على :

The Swedish National  
Audit Office Box 45070 SE-10430 Stockholm, Sweden (tel:  
46-8-690-40-00), e-mail : int@rr.se.

٤- نظراً لما يبيده قارئى المجلة من اهتمام للحصول على كتاب (المراجعة العامة والادارة والمحاسبة الجيدة) الذى تم وضعه من قبل ب.ب. ماتور بالتعاون مع ر. فنكاتارمان فورمر الرئيس الهندى والسيد ف.ك. شنجلو المراقب والمراجع العام الهندى فان هذا الكتاب يتضمن خبرات فائقة لكبار الخبراء الذين يركزون فيه على الموضوعات الجادة المتعلقة بالمهمة الفعالة للمراجعة العامة وجهاز المراقب والمراجع العام وفى هذا الكتاب يتم التعريف بمفهوم وتأسيس النظام الرقابى من حيث كونه نظام متوارث داخل الادارة العامة وضمن مساندة الدور المتغير للحكومة وللحصول على نسخة من هذا الكتاب مقابل ثمن مقداره ٢٠ دولار امريكى فانه يمكنكم الاتصال على العنوان الاتى :

The Institute  
of public Auditors of India Mudrit publishers 70, M Block  
Commercial Complex Greater Kailash II,  
New Delhi India  
110048 (tel : 91-11-2309, or 91-11 646-3068);  
fax: 91-11-644169.

٥- اثارت التطورات السريعة فى الصين عدة مشكلات بالغة بالنسبة للمختصين بالنظم الرقابية والمحاسبة ومن ثم اصبحت الصين موضوع للدراسات العليا والابحاث العلمية وفى ذلك اصدرت ادارة المحاسبة التابعة لجامعة هونج كونج المتعددة التخصصات عدد بعنوان (مراجعة المالية المحاسبية بالصين) الذى يتضمن معلومات حديثة وذات جودة عالية بشأن النظام المحاسبى فى الصين لكافة الاكاديميين بشتى انحاء العالم وذلك باللغتين الانجليزية والصينية ويركز هذا العدد على نشر الاوراق الاصلية للبحث ووجه تطوير نظام المحاسبة المالية والرقابة والمحاسبة الادارية والادارة المالية والنظام الضريبي بالصين وللحصول على نسخة من هذا العدد يمكنكم الاتصال على العنوان التالى :

CAFR Office Department of Accountancy, the Hong Kong  
Polytechnic University Kowloon, Hong Kong  
(tel: 852-2766-4372 or 2766-4359  
fax: 852-2764-2340.)

٦- قامت وحدة التعاون الفنى بين الدول النامية داخل الـ UNDP بنشر عدد اخر من اصدارها الدورى (تعاون الجنوب) ويتضمن هذا العدد جزئين من خلال استعراض اوجه الابتكار فى الاداء وسياسة التنمية الى جانب عدد من اوجه النقد لعدد كبير من الموضوعات الدولية وفى ذلك يتضمن العدد الثانى ٢٠٠٠ فحص للموضوعات الدولية الرئيسية كواباء الايدز فى افريقيا ومدى توافر الخدمات الصحية وكذلك عدة مقالات اخرى تكشف عن مدى توافر الخبرات بالاداء والسياسة النامية والتي من شأنها ان تفيد الدول النامية بالاضافة الى برامج الدعم ويمكن الحصول على نسخة من هذا العدد باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية من خلال الاتصال على :

The Special unit for TCDC,  
United Nation's Development programe, One United  
Nation's plaza, New York, NY 10017, USA or by sending a  
fax to 212-906-6352 .



العديد من الاصدارات التي يمكن تفرغها مجاناً كما يحتوي الموقع على قائمة بريدية كاملة لكافة اعضاء منظمة الانتوساي وكذا عناوين بريدهم الالكتروني ومواقعهم على شبكة الانترنت ويذكر انه يتم يوميا تحديث تلك المعلومات من قبل الامانة العامة لتكون المكان الذي يجب التوجه اليه للحصول على احدث المعلومات عن أنشطة منظمة

### يايروا بالاتصال :

يحتوي موقع منظمة الانتوساي على شبكة الانترنت [www.intosai.org](http://www.intosai.org) على ثروة من المعلومات المفيدة عن الكثير من برامج وأنشطة المنظمة ومنها اداء اللجان الفنية الثمانية للمنظمة ومعلومات عن مبادرة تنمية الانتوساي ونسخ من تلك المجلة الى جانب

### اجتماع اللجنة الفرعية التابعة للجنة الانتوساي :

#### معايير الرقابة الداخلية ببودابست :

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة معايير الرقابة الداخلية التابعة لمنظمة الانتوساي اجتماعها الاخير المقرر لعام ٢٠٠٠ ببودابست في الثامن والعشرين من نوفمبر وذلك بحضور ممثلين عن الاجهزة العليا للرقابة في كل من النمسا وبلجيكا وجمهورية التشيك والمجر وهولندا وعمان ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ومن جانبهم وافق السادة اعضاء الوفود على الموضوعات التالية :

١- معلومات عن أنشطة لجنة معايير الرقابة الداخلية التي تم تنفيذها في اعقاب انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للرقابة الداخلية والمهام المستقبلية المقررة لها .

\* استكمال وقائع المؤتمر في حينها وارسالها لكافة اعضاء المنظمة والى عدد ١٧ منظمة من المنظمات الدولية .

\* قيام السيد رئيس لجنة معايير الرقابة الداخلية بتقديم ماتم طرحه من مقترحات خلال المؤتمر بشأن جهازين آخرين للمنظمة وذلك الى مختلف الاجهزة المعنية وكان المقترح الاول روسياً بشأن حماية المراجعين وقد تم تقديمه الى الامانة العامة للمنظمة اما المقترح الثاني فكان عن حماية تقارير المراجع الداخلي من القرصنة وقد تم تقديمه الى السيد رئيس لجنة مراجعة البيانات الكترونياً التابعة لمنظمة الانتوساي .

\* اقتراح السادة اعضاء اللجنة الفرعية بوجوب قيام اللجنة بعد انعقاد مؤتمر الانكوساي السابع عشر بنظر المقترح الخاص باهمية لجنة المراجعة وتنظيم حلقات وورش عمل بشأن هذا الموضوع .

\* موافقة السادة اعضاء اللجنة الفرعية على تولى الجهات التنفيذية وليس البرلمان مسئولية وضع القوانين الخاصة بالرقابة الداخلية داخل المؤسسات والشركات العامة على نحو دائم ولذلك تقدموا من جانبهم باقتراح يتضمن عدم تعرض اللجنة لمثل هذا الموضوع .

٢- معلومات عن امكانية تعديل ارشادات معايير الرقابة الداخلية للمنظمة وتنفيذ مقترحات مؤتمر الانتوساي السابع عشر .

\* قبول اللجنة الفرعية وموافقتها على تقرير امكانية تعديل تلك الارشادات

\* موافقة السادة اعضاء اللجنة الفرعية بالاجماع على المقترح

المقدم للجنة بشأن ان يتضمن تعديل الارشادات :

١- التركيز على تداخل وتكامل نموذج الكوزو مع الارشادات .

٢- التركيز على اهمية واثر تكنولوجيا المعلومات .

٣- احتواء مفهوم ضمان الجودة بالمعايير .

٤- التأكيد على اهمية وضوح المصطلحات وطرق التغلب على الصعوبات اللغوية .

٣- معلومات عن مجموعة العمل المكلفة باعداد مطبوع عن مسئوليات الادارة تجاه الرقابة الداخلية .

\* موافقة اللجنة الفرعية على تقرير انجاز هذا المطبوع والجدول

الزمني المتضمن لآخر موعد لاعداد واستكمال هذا الاصدار، ومن ثم قيام لجنة معايير الرقابة الداخلية بتزويد مجموعة العمل بما تم طرحه من موضوعات ملائمة خلال المؤتمر الدولي الثاني للرقابة الداخلية .

\* قيام لجنة معايير الرقابة الداخلية بدراسة مسودة هذا الاصدار خلال اجتماعها التالي المقرر عقده بميامي - فلوريدا .

\* نشر الاصدار بعد استكمالها بعدة لغات

٤- موضوعات تنظيمية :

\* اعلن السيد رئيس لجنة معايير الرقابة الداخلية ورئيس مكتب المراجعة المجرى خلال المؤتمر عن عزمه تقديم استقالته من منصبه خلال مؤتمر الانتوساي السابع عشر وذلك كرئيساً حيث سيكون ببلوغه عام ٢٠٠١ قد شغل هذا المنصب مدة تسعة سنوات وهي الفترة المقررة لشغل هذا المنصب .

\* اقتراح اللجنة الفرعية بتولى السيد رئيس الجهاز البلجيكي لرئاسة اللجنة وبالفعل قام السيد رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك الى الامانة العامة لمنظمة الانتوساي ومن ثم فقد تقرر انعقاد الاجتماع التالي للجنة معايير الرقابة الداخلية في بداية شهر ابريل من عام ٢٠٠١ بميامي - فلوريدا

### تقرير سير عمل من لجنة معايير المراجعة :

أبدت لجنة معايير المراجعة تأييدها لرد أعضاء المنظمة على مسودة العرض بإعادة صياغة المعايير الرقابية للمنظمة ومن ثم أعلنت اللجنة أنه لن يكون هناك بعد تصحيح الأخطاء المشار إليها بالفقرات - أى تغييرات فى الورقة المقرر تقديمها للمؤتمر وذلك مقارنة بمسودة العرض التى تم إرسالها لكافة أعضاء المنظمة (والتي يمكن الحصول عليها من موقع المنظمة ([www.intosai.org](http://www.intosai.org)) .  
ومن جهة أخرى لم يكن من الممكن استيعاب الكثير من التعليقات التى تم تعليقها ضمن النشاط المحدد للجنة من قبل الانكوساى الذى عقد بمونتيفيديو عام ١٩٩٨ وقد تضمنت المقترحات الواردة اضافة فقرة او

تغيير كلمات بالنص الحالى وهو الامر الذى لا يمكن ادراكه دون تفويض من الانكوساى المقرر عقده بسول خلال شهر اكتوبر الا ان الكثير من الافكار المطروحة كانت ذات اهمية كبرى وسيتم الاستفادة منها اذا ما اعطيت اللجنة مستقبلا تفويضاً يتناول اجراء المزيد من التغييرات الهامة بمعايير المراجعة ولزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على : مكتب المراجعة القومى السويدى .  
Swedish National Office p.o.Box 45070,S 1.0430  
Stockholm, Sweden.

البريد الالكترونى : [int@rrv.se](mailto:int@rrv.se)

العالم كما يوفر هذا الموقع كذلك حلقات اتصال بغيره من المواقع المعنية ولزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على محكمة المراجعة بهولندا  
Postbus 20015,N-L2500 EA Den Hage,  
البريد الالكترونى : [www.rekenkamer.nl](http://www.rekenkamer.nl)

موقع شبكى جديد لمجموعة عمل الانتوساى الخاصة بالمراجعة البيئية :  
عنوان هذا الموقع الشبكى الجديد هو :  
[www.environmental.auditig.org](http://www.environmental.auditig.org)  
ويحتوى هذا الموقع على رؤية شاملة لانشطة ومنتجات واعضاء مجموعة العمل ومن ثم بالامكان تزويدكم بالارشادات وغيرها من المواد المعلوماتية التى تستخدمها الاجهزة الرقابية بما فى ذلك معلومات عن عمليات المراجعة البيئية التى تقوم بتنفيذها اجهزة رقابية فى شتى انحاء

# البرنامج الزمني لاحداث الانة وس اى ل م ام ٢٠٠١-٢٠٠٢

ايريل	مايو	يونيو
- مؤتمر الايروساى الرباط - المغرب ٢٤-٢٧ ابريل	- الندوة الثالثة لتقويم اداء تكنولوجيا المعلومات فى لوجبلجان - سلوفينيا ١٤-١٦ مايو . ندوة مراجعة البيئة اوسلو - النرويج . ١٤-١٦ مايو . اجتماع لجنة الدين العام تورنتو - كندا ٢٤-٢٥ مايو . مؤتمر الايروساى بماديرا ماديرا - البرتغال . ١ مايو الى ١ يونيو	- ندوة الـ IDI الدولية للتدريب اوسلو - النرويج ٤-٩ يونيو
يوليو	اغسطس	سبتمبر
	- مؤتمر الاوليسفز بنا ٢٠ - ٢٤ اغسطس	- اجتماع مجلس مديرى الافروساى - ليبيا (التاريخ سوف يعلن عنه) . اجتماع المجلس التنفيذى للاسوساى الكويت ٢٩ سبتمبر الى ٣ اكتوبر
اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
- الانكوساى السابع عشر سول - كوريا ٢١-٢٧ اكتوبر		
٢٠٠٢	فبراير:	مارس:

## تعليق الناشر :

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة وكطريقة لمساعدة اعضاء المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة فى تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الاحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة والاحداث الاقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذى ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود ادخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الاخرى التى تقدمها الاقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامين العام لكل مجموعة عمل اقليمية .

الحق باكثر من ٨,٠٠٠ مدير حكومي  
محاسبين ومراجعين  
والممارسين الخصوصيين والمعلمين  
والطلبة الذين يتقدمون للاشتراك في  
**المجلة الدولية للمراجعة الحكومية**  
الاصدار الرسمي للانتوساي  
المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة

السمات الدورية لكل من :

- \* اجراءات المراجعة والتقنيات
- \* دراسات الحالة .
- \* فرص التدريب على المراجعة والاساليب .
- \* محاضرات متخصصة .
- \* اخبار المراجعة لاكثر من ١٤٠ دولة

تصدر كل ثلاثة شهور باللغات  
العربية والانجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية